أوساط اقتصادية ترحب بإقامة منطقة حرة مع الأردن

3

برنامج التقييم الذاتي والتحول المؤسسي خطوة نحو معالجة الفساد المالي والاداري

8-9

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1714)السنة السابعة -الثلاثاء (2) شباط 2010

1ر644 مليار دينار حجم التجارة في المناطق الحرة العام الماضي

تقرير: 212 مليون عاطل عن العمل في العالم

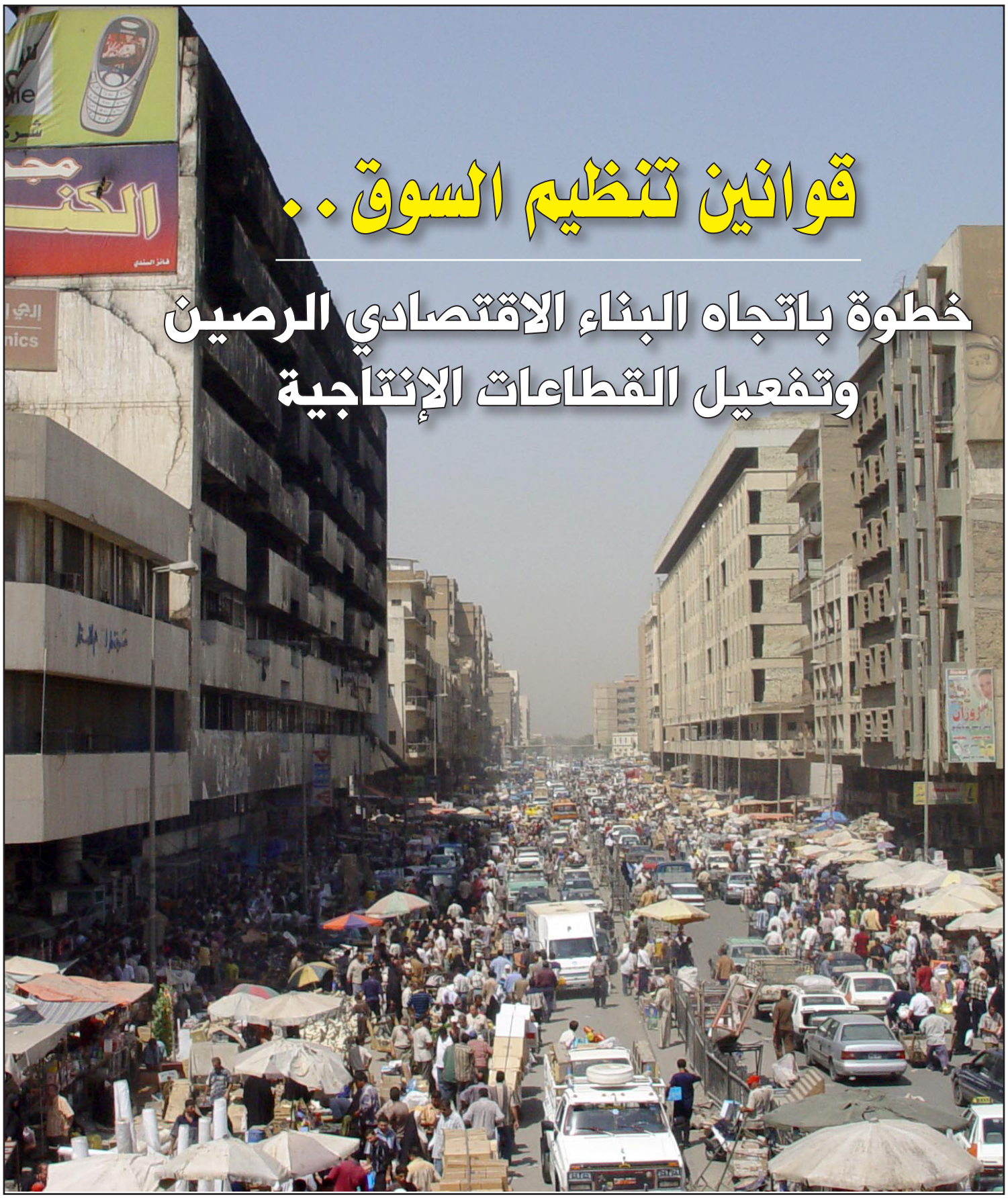

قوانين تنظيم السوق..

خطوة باتجاه البناء الاقتصادي الرصين وتفعيل القطاعات الإنتاجية

5

التويوتا توقف البيع وتسحب ملايين السيارات لخلل بنظام السرعة

11

الصناعة العراقية وضرورة الارتقاء بها

14

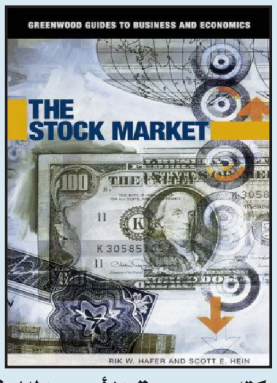

كتاب.. سوق الأسهم المالية (18)

الاقتصادي | العدد (1714)السنة السابعة -الثلاثاء (2) شباط 2010

تقرير نفطي: قفزات نوعية في أسواق الطاقة التقليدية والمتجددة

المدى/ خاص

حدد تقرير نفطي قفزات نوعية وكمية خلال فترة قصيرة من الزمن في أسواق الطاقة التقليدية والمتجددة.

وأوضح تقرير شركة الهلال النفطية الذي تسلمت (المدى الاقتصادي) نسخة منه أن مكونات ومخرجات الطاقة التقليدية تعمل بكامل طاقتها بعد أن شهدت تركيزا كبيرا في تطوير سبل الحصول عليها تبعا للأهمية التراكمية التي أحدثتها ودورها في التقدم الذي تشهده البشرية مشيراً الى وجود فكرة تطوير قدرات الدول من الطاقة المتجددة الحديثة نسبيا إلا أنها أصبحت تستحوذ على توجهات الكثير من الدول والشعوب ومن دون القدرة على تحديد أي من الطاقات المتجددة سيتم الانطلاق منها، الشمسية أم الرياح أم الطاقة النووية، في حين لم يتم تحديد أي القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بجاذبية وبأهمية أولى ليتم تفعيل مخرجات الطاقة المتجددة على منتجاتها، فهل سيتم البدء في القطاع الصناعي أو الخدمي أو قطاعات النقل والتي تعتبر الخطوة الأولى في طريق النجاح إلى تطوير قدرات الدول الغنية والنامية من الطاقة المتجددة.

وألمح التقرير الى أن طموح الدول والإفراد في تطوير إنتاج الطاقة المتجددة والوصول إلى نسب مساهمة كبيرة من إجمالي الطلب لديها لابد له من توفر حزمة من القواعد تبدأ من الفرد وتنتهي عنده، ذلك أن النجاح في الوصول إلى طاقة متجددة لن يكون من خلال استمرار أنماط وأحجام الاستهلاك من مصادر الطاقة التقليدية الحالية، مما يعني أننا بحاجة إلى تغيير جذري على أساليب وأنماط الاستهلاك الحالية ولدى مناحي الحياة كافة، أضف إلى ذلك فلا بد من دمج أفراد المجتمع في المنظومة الستراتيجية للطاقة سواء كانت تقليدية أم متجددة لضمان السهولة في التطبيق وضمان النتائج .

وأوضح التقرير أن أساليب الطاقة المتجددة مازالت ضمن الاختبار من وجهة نظر السواد الأعظم من مستهلكي الطاقة ولم يتحسسوا منافعها ونتائجها الايجابية على حجم الاستهلاك وتوفير النفقات والمساهمة في تقليل الأضرار بالبيئة، وهذا يتطلب توازنا في الجهود من قبل جميع الدول غنية أم نامية، صناعية أم زراعية، ذلك أن الطاقة المتجددة وطرق تطوير تقنياتها واختبار نتائجها والاستفادة من مخرجاتها لازالت متركزة لدى الدول الغنية حتى اللحظة، فيما تبقى الدول النامية تواجه عجزا في الإنفاق للحصول على الطاقة التقليدية والمتجددة رغم ما يتوافر لديها من ثروات ضخمة.

وأشار التقرير الى أن فكرة التوسع والانتشار لمخرجات الطاقة التقليدية أكثر سهولة وجاذبية حتى اللحظة لدى جميع أسواق الاستهلاك تبعا للوفرة الحالية من الإنتاج وتطور آليات الإنتاج والاستخدام، في إشارة إلى أن الطاقة التقليدية كانت وستبقى الأقل كلفة والأكثر تناغما مع متطلبات الرفاهية والأكثر سرعة في الحصول على النتائج وبكفاءة عالية، في حين نجد أن الطاقة المتجددة لن يتم الحصول عليها بالسهولة والكلف السائدة ولن يتم التأقلم على استخدامها بالسرعة التي جرت عليها الطاقة التقليدية ولن تشهد انتشارا سريعا يشمل مناحي الحياة كافة، ومن هنا تأتي الحاجة إلى ترشيد أوجه الاستهلاك من الطاقة النافذة والتفاعل مع تقنيات الطاقة المتجددة لإنجاحها وإيجاد التوازن المطلوب لدى قطاع الطاقة بجميع مخرجاته تقليدية كانت أم متجددة.

١ر٦٤٤ مليار دينار حجم التجارة في المناطق الحرة العام الماضي

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

دفعت الظروف الامنية غير المستقرة في العراق المستثمرين العراقيين الي زيادة نشاطهم في المناطق الحرة خلال العام الماضي ليصل حجم تجارتهم الى نحو ٢ر٢٢٢ مليون دينار من اصل ١ر٦٤٤ مليار دينار استثمرت في حركة تجارة البضائع والمركبات.

وزادت قيمة تجارة المستثمرين الاردنيين على ١ر٣٧٥ مليار دينار في حين توزع الرقم المتبقي على جنسيات مختلفة اخرى.

وحصلت تجارة المركبات وفقا لمدير عام مؤسسة المناطق الحرة اياد القضاة على الكم الاكبر من حجم الحركة التجارية الكلية في المناطق الحرة ليصل الى نحو ١ر٢٩٠ مليار دينار فيما نالت تجارة البضائع المختلفة الاخرى على ٣٥٣ر٧٤٦ مليون دينار. وقال القضاة في تصريحات صحفية ان المستثمرين العراقيين البالغ عددهم ٣٦٨ مستثمرا بموجب عقود سنوية يوجهون نشاطهم الى السوق العراقية نظرا للامتيازات المتوفرة لهم مقارنة بغيرهم سواء كان من حيث شبكات العلاقات التي يتميزون بها داخل العراق او بمعرفتهم الكبيرة بالاسواق العراقية.

واشارت احصاءات المؤسسة الى ارتفاع حركة تجارة المركبات لتصل الى ١٦٦ ألفا و ٤٠٣ مركبات في العام الماضي مقارنة بـ ١٢٦ ألفا و ٢٧٥ مركبة سجلتها احصاءات عام ٢٠٠٨. وبينت الاحصاءات ان عدد المركبات الداخلة الى السوق المحلية بلغ ٨٣ ألفا ٧٦٧ مركبة فيما كان نصيب تجارة الترانزيت ٨٢ ألفا و ٦٣٦ توجه غالبيتها للسوق العراقية.

وعن عدد العقود المبرمة بين المؤسسة والمستثمرين العام الماضي بلغت ٢٤٠٨ عقود نالت المنطقة الحرة في الزرقاء حصة الاسد منها بـ ٢٢٥١ عقدا فيما توزعت باقي العقود على المستثمرين في المناطق الحرة في الكرامة وسحاب والمطار والكرك.

ولفت القضاة الى ان المؤسسة استكملت نهاية العام الماضي تطوير آخر مساحاتها الفارغة في المنطقة الحرة الزرقاء بمساحة اجمالية ٦٠٠ دونم وقامت بتأجيرها لمستثمرين بقيمة اجمالية وصلت الى ٨٠٠ الف دينار، مشيرا الى ان المستثمر سيتحمل اضافة الى قيمة الايجار استصلاح الارض وتهيئتها للاستثمار.

وأكد ان نسبة الاشغال في المنطقة الحرة الزرقاء وصلت الى ١٠٠ بالمئة من مساحتها الاجمالية، مشيرا الى ان المؤسسة اوقفت استقبال طلبات الاستثمار الجديدة لحين فتح فرص استثمارية جديدة سواء كان بتوسعة المنطقة الحرة او بايجاد بدائل مناسبة كالمنطقة الحرة المشتركة في حدود الكرامة. ودعا الحكومة الى تفعيل الاتفاقية الموقعة سابقا مع الجامعة الهاشمية والمتضمنة انشاء منطقة حرة مشتركة على ارض مساحتها ١٤٦٨ دونما من اراضي الجامعة المحاذية للمنطقة الحرة.

وقال ان المنطقة الحرة في الزرقاء والتي تأسست منذ بداية الثمانينات واحتاجت وقت طويل لتكون قبلة للمستثمرين تحتاج الى نظرة خاصة من الحكومة لتحافظ على ادامتها وتوسعتها لتفتح ابوابها امام الطلبات المتزايدة من الراغبين للاستثمار فيها، مشيرا بالوقت ذاته الى ان انشاء مناطق جديدة سيحتاج لكلف عالية وسنوات طويلة لاثبات وجودها وكسب ثقة المستثمرين. وكشف القضاة عن مفاوضات حكومية مع نظيرتها العراقية لتحويل الكرامة الى منطقة حرة مشتركة (كالمنطقة المشتركة مع سوريا)، متوقعا ان يكون لها دور فعال في زيادة حركة التجارة مع العراق نظرا للتسهيلات التي ستمنحها للمستثمرين العراقيين بالدخول دون الحاجة الى التأشيرة او الفيزا التي يتطلبها دخول الاردن وتيسير ادارة المستثمرين لتجارتهم الداخلة للعراق دون الحاجة الى التنقل بين البلدين.

وعن مسؤولية المؤسسة عن خروج البضائع والمركبات من المناطق الحرة اوضح القضاة ان مسؤوليتها تنتهي بمجرد دخول البضائع المختلفة الى ساحات المراكز الجمركية لتبدأ بعد ذلك مسؤولية كوادر الجمارك، موضحا ان مسؤولية المؤسسة تقتصر فقط في حالة تهريب البضائع من ساحات الحرة او مخازنها قبل دخولها المسؤولية الجمركية.

وتوقع القضاة ان تعيد الحكومة دراسة مجموعة من قوانين الاستثمار بما فيها المناطق التنموية ومؤسسة المناطق الحرة ومؤسسة المدن الصناعية، واصدارها كقوانين مؤقته بالقريب العاجل. ولفت الى ان قانون المناطق التنموية المقترح تضمن تحويل مؤسسة المناطق الحرة الى شركة مملوكة بالكامل للحكومة لتقوم بدور المطور المتخصص في المناطق الحرة، مشيرا الى ان القانون سيعمل على توحيد المرجعيات الاستثمارية ووضع ستراتيجية عامة موحدة للاستثمار بدلا من الازدواجية بالاداء والادوار.

وعن مشروع المنطقة الحرة الخاصة في منطقة الكرامة والتي اعلنت في عام ٢٠٠٤ اوضح القضاة ان الحكومة منحت موافقة لمستثمرين لانشاء منطقة حرة خاصة على مساحة ألفي دونم الا ان المستثمر أخل بشروط الاتفاقية أنذاك ولم يلتزم بالتنفيذ ضمن المدة المحددة ونظرا لتعدد طلبات الاستثمار لاقامة مشروعات مشابهة دفعت بالحكومة الى الغاء الاتفاقية لان المستثمر لم يتقدم بضمانات او التزمات بالمضي لاقامة المشروع. واشار القضاة الى ان باب الاستثمار مفتوحا امام جميع المستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم للاستثمار في المنطقة الحرة الكرامة بما فيهم المستثمر الذي سحبت منه الرخصة بشرط تقديم مقترحات جدية للاستثمار. وعن المعوقات التي تواجه عمل المؤسسة اوضح القضاة ان اهم المعوقات شمول المؤسسة بتعليمات الحكومة بضبط الانفاق ومنعها من الانفاق على تسيير اعمالها اليومية وادامة البنى التحتية دون الرجوع للمؤسسات الحكومية الاخرى والحصول على موافقاتها،مما يثير شكاوى المستثمرين نظرا لتراجع الخدمات المقدمة لهم والمطلوب من المؤسسة تقديمها وفقا لعقود الاستثمار الموقعة معهم. وطالب الحكومة بمنح المؤسسة استقلالية ادارية ومالية لتتمكن من اصدار قراراتها الاستثمارية والانفاق على الاحتياجات وما يختص بالمحافظة على عملها بصورة صحيحة، مشيرا الى ان وظيفة المؤسسة اساسا هي التطوير وتوفير البنى التحتية وادامة الخدمات داخل المناطق الحرة واستمرار شمولها بموافقات الجهات الحكومية المختلفة على الشراء والإنفاق يؤخرها عن القيام بواجبها وبالتالي عزوف المستثمرين عن دخول المناطق الحرة المختلفة.

وحققت المؤسسة وفقا للقضاة وفورات وصلت الى نحو ١٧ مليون دينار العام الماضي حولتها الى خزينة الدولة وذلك مقابل ١٣ مليون حققتها في عام ٢٠٠٨.

وشدد القضاة على ضرورة اسراع الحكومة بتنفيذ توجهاتها بتحويل المؤسسة الى شركة مملوكة بالكامل تختص بتطوير المناطق الحرة، موضحا ان ذلك سيمنحها مرونة وسرعة في اتخاذ القرار للمحافظة على المستثمرين والعمل على استقطاب المزيد منهم.

أوساط اقتصادية ترحب بإقامة منطقة حرة مع الأردن

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

وصف عدد من الاقتصاديين العراقيين الاتفاق بين العراق والأردن على إقامة منطقة حرة بين البلدين، بـ"الخطوة المهمة"، للاقتصاد العراقي، مطالبين في الوقت نفسه بتشديد إجراءات الرقابة النوعية على المنافذ الحدودية.

يقول المدير التنفيذي لسوق العراق للأوراق المالية طه عبد السلام بحسب "السومرية نيوز"، السبت الماضي، إن "اتفاقيات المناطق الحرة محكومة بضوابط قانونية تنضوي تحت إجراءات قانون المناطق الحرة في العراق ووفقا لاتفاقيات التجارة بين العراق والأردن"، مبينا أن هكذا مشاريع يمكن أن "تحقق النهوض الاقتصادي لكلا البلدين".

ويضيف عبد السلام أن "كل البلدان التي لديها حدود مشتركة تلجأ إلى تنظيم اتفاقيات المناطق الحرة بهدف التقليل من حالات التهريب التي تقع على الحدود بينها، فضلا عن تحقيق عائدات للبلدان المنظمة للاتفاقية، واستيراد السلع من دون وسائط أو كلف إضافية جديدة".

ويشير عبد السلام إلى أن "المنافسة التجارية بين العراق والأردن أمر تحدده الجهات الاقتصادية في البلدين من خلال توفير الدعم للسلعة الوطنية، ومنع إنتاج سلع ذات مواصفات رديئة، بما يضمن توفير أرقى أنواع المنتجات للمستهلك العراقي".

ويطالب المدير التنفيذي لسوق العراق للأوراق المالية بـ"تشديد الإجراءات على المناطق الحدودية التي تتخذ شكل مناطق حرة، إضافة إلى مراقبة آليات عمل المراكز التجارية وطرق الخزن فيها"، مشددا على "ضرورة وجود السيطرة النوعية في جمع المنافذ الحدودية لمنع دخول السلع الرديئة إلى العراق".

وكان المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أعلن، الأسبوع الماضي، عن موافقة مجلس الوزراء على اقتراح مشروع قانون تصديق اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين العراق والأردن، وإحالته إلى مجلس النواب.

وتنص اتفاقية المناطق الحرة بين العراق والأردن على إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل السارية والمعمول بها في كل من البلدين على السلع ذات المنشأ الوطني، فضلا عن إلغاء القيود غير الجمركية المفروضة على استيراد السلع بين البلدين.

من جانبه، يقول الخبير الدولي للمناطق الحرة خالد إسماعيل إن "الاقتصاد العراقي بحاجة إلى التطوير من خلال تنشيط المناطق الحرة التي تسمح بدخول رؤوس الأموال والمستثمرين بشكل كبير إلى البلاد".

ويضيف إسماعيل: أن "كل دول المنطقة والدول العالمية تشجع على إقامة المناطق الحرة لجذب للاستثمار العالمي والاستثمار المحلي"، مشيرا إلى أن "سعي العراق للدخول إلى منظمة التجارة العالمية سيسهل دخول صناعات قائمة على المواد الأولية العراقية، ونقل التكنولوجيا العلمية إلى العراق من خلال المناطق الحرة".

ويؤكد إسماعيل، وهو مدير عام شركة "ذات الصواري العامة" التابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية، أن "وجود منافذ لدخول السلع والمنتجات سيسهم بمعالجة العجز الموجود في الصناعة العراقية"، لافتا إلى أن "تفعيل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية سيسهم بمنع دخول السلع الرديئة إلى الأسواق العراقية".

ويتابع إسماعيل أن "جميع دول العالم تضع أولويات لتنشيط منتجاتها في المناطق الحرة"، ويؤكد أن "مهمة الحكومة العراقية هي تحديد تنشيط المنتجات والسلع في المناطق الحرة التي ستقيمها مع اغلب دول العالم".

وكان وزير الصناعة فوزي الحريري، قد كشف في حديث سابق لـ"السومرية نيوز"، عن إبرام مجموعة من الاتفاقيات لإنشاء سبع مناطق للصناعة والتجارة الحرة بين العراق وتركيا وإيران وسوريا والأردن.

الى ذلك يقول الخبير الاقتصادي غازي الكناني إن "الاقتصاد العراقي مؤهل رغم الظروف الصعبة التي مر بها لاستيعاب الاقتصاد الأردني"، مبينا أن "أكثر من ٨٠٪ من صادرات الأردن تصدر إلى العراق والسوق العراقية تستوعبها".

ويضيف الكناني: أن "العراق قطع مراحل طويلة من اجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، لافتا إلى أن "السوق العراقية أصبحت متنفسا للسلع التي تنتجها دول الجوار التي تكون اغلبها رديئة ومنتهية الصلاحية" على حد قوله.

ويدعو الكناني الحكومة إلى "تنظيم دخول السلع المستوردة ومنع الاستيراد العشوائي للسلع والمواد، فضلا عن تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية للحد من دخول السلع الرديئة إلى البلاد".

ويعتبر الخبير الاقتصادي أن "إقامة منطقة تجارية حرة بين العراق والأردن ستؤثر بشكل ايجابي على حركة الصناعة العراقية والبضائع التي ستصدر إلى الأسواق الأردنية"،بحسب تعبيره.

يذكر انه بالرغم من تحرر العراق تجاريا بعد عام ٢٠٠٣، فإنه ما زال الدولة الوحيدة في المنطقة يفتقد للمناطق الحرة، بعد أن أخذت المناطق الاقتصادية الحرة في السنوات الأخيرة تحظى باهتمام عالمي واسع النطاق حتى احتلت إحدى مراتب الصدارة في أساليب جذب وتوطين الاستثمارات في العديد من دول العالم لما حققته هذه المناطق من زيادة في الإنتاج والتصدير وتنشيط لحركة التبادل التجاري وتنمية موارد البلد من النقد الأجنبي وامتصاص البطالة واكتساب المعرفة وتوطين التكنولوجيا.

نقيب المهندسين في ذي قار لـ (المدى الاقتصادي):

٥٠% من مشاريع ذي قار غير مطابقة للمواصفات المعتمدة

الناصرية/ حسين العامل

كشف نقيب المهندسين في ذي قار فكرت عبد الكريم عن عدم مطابقة ٥٠٪ من المشاريع المنجزة في محافظة ذي قار للمواصفات الفنية المعتمدة، مؤكدا افتقار المحافظة للخطط الشاملة التي تجنبها الاختيار العشوائي للمشاريع.

وعزا نقيب المهندسين أسباب عدم مطابقة المشاريع التي جرى تنفيذها ضمن الخطط التنموية للمواصفات القياسية الى قلة خبرة بعض المشرفين على تنفيذها وقلة عددهم وضعف خبرة بعض الشركات المنفذة وعدم اعتماد تخصص الشركات في إحالة المشاريع فضلا عن تفشي ظاهرة الغش الصناعي في المواد الإنشائية الداخلة في تنفيذ المشاريع .

وقال عبد الكريم في حديث خص به (المدى الاقتصادي): ان الكثير مما ينفذ من مشاريع في محافظة ذي قار هو دون مستوى الطموح وغير مطابق للمواصفات القياسية المعتمدة وذلك يعود الى عدم دقة الكشوف الفنية المعدة للمشاريع من قبل الدوائر المستفيدة والتي تعزو ذلك الى قصر الفترة الزمنية الممنوحة لها لإعداد تلك الكشوف كما ان تعدد جهات الإشراف على بعض المشاريع تسبب هو الآخر في تلكوئها وخضوعها لاجتهادات أطراف غير مؤهلة فنياً وأضاف: في أحيان أخرى يدخل ضعف خبرة المشرفين وقلة عددهم عاملاً أساسياً في سوء تنفيذ المشاريع فبعض المهندسين يشرف على خمسة مشاريع في وقت واحد. وأوضح نقيب مهندسي ذي قار: وما يلاحظ في عملية تنفيذ المشاريع انها لم تنفذ وفق استراتيجية محددة تربط المشاريع مع بعضها حتى ان الآلية المتبعة بالتنفيذ تكاد تكون شبه عشوائية فالكثير من مشاريع الأرصفة والانترلك التي أنفقت عليها أموال طائلة من موازنة المحافظة حولت المدينة الى كتلة صماء، مشيرا الى ان الارصفة الحالية أصبحت مجمع للاطيان والنفايات بدلا من ان تكون مسالك آمنة لمرور المشاة.

> **ان رأي النقابة والمهندسين الاستشاريين المشرفين على إعداد الدراسة ان تجري مناقشتها مع مجلس المحافظة والمحافظ والجهات المعنية الأخرى في الحكومة المحلية لكن للان لم تتلق النقابة الاجابة من الجهات المذكورة.**

وأضاف عبد الكريم: "كان بإمكان الدوائر المعنية بالمحافظة خلق نوع من الموازنة في استغلال المساحات المتروكة بين الأرصفة والمساحات الخضر واستثمار نصف الأموال التي أنفقت على اعمال الأرصفة والانترلك وهي أموال ضخمة جدا في تنفيذ مشاريع أكثر أهمية تدخل ضمن تأهيل البنى التحتية التي تحتاجها المحافظة فعليا".

ولفت الى ان المشكلة لا تقتصر على تنفيذ المشاريع وانما يتعلق الامر بإدامة المشاريع المنجزة بعد استكمال عملية التنفيذ فمعظم اعمال التبليط التي أنجزت على سبيل المثال ما زالت ترتبط بشوارع طينية او غير مؤهلة وهذا ما اخذ يؤثر على اعمال التبليط ويؤدي الى تلفها ففي شارع النبي إبراهيم الذي أنجز قبل سنة تقريبا تجد حاليا ما لا يسر رغم ضخامة المشروع وحسن تنفيذه وكان المفروض تأهيل الشوارع الرابطة والمناطق المحيطة حتى لا تؤثر على جمالية ونوعية المشروع.

وأشار نقيب المهندسين الى ان نقابة المهندسين وضمن مساعيها لتطوير الواقع العمراني والخدمي في محافظة ذي قار قدمت للحكومة المحلية في نهاية العام الماضي دراسة متكاملة بخصوص إنشاء المدينة البديلة على المساحات الشاغرة المحيطة بمركز المحافظة واقترحت تخصيص جزء من موازنة المحافظة للشروع بإنشاء نواة لبناء مراكز ومجمعات سكنية وتأهيل البنى التحتية في المناطق المذكورة كما اقترحت ان تكون لكل شريحة من الشرائح الاجتماعية منطقة خاصة بها.

وتابع عبد الكريم: ان رأي النقابة والمهندسين الاستشاريين المشرفين على إعداد الدراسة ان تجري مناقشتها مع مجلس المحافظة والمحافظ والجهات المعنية الأخرى في الحكومة المحلية لكن للان لم تتلق النقابة الاجابة من الجهات المذكورة.

وأكد المصدر استعداد نقابة المهندسين للتعاون وإبداء الرأي لاية جهة حكومية تطلب ذلك لافتاً الى ان النقابة طرحت تصوراتها بشأن معالجة العجز المالي الذي تمر به المحافظة ونشرت ذلك عبر وسائل الإعلام الا ان أياً من المسؤولين المحليين لم يطلب منها مناقشة هذا الامر رغم خطورته وانعكاساته على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المحافظة مبينا ان العجز المالي الذي تمر به المحافظة نتيجة تقليص حجم الموازنة تسبب بزيادة عدد العاطلين في المحافظة ومن بينهم شريحة المهندسين التي يواجه اكثر من ثلث عددها مشكلة البطالة.

الاقتصادي | العدد (1714)السنة السابعة -الثلاثاء (2) شباط 2010

دافوس ينهي أعماله بهجوم رؤساء الدول المشاركين على البنوك العالمية

جنيف / وكالات

انضم لي ميونج . بانك رئيس كوريا الجنوبية إلى عدد من زعماء العالم في هجومهم على رؤساء البنوك المعارضين لحملة الإصلاحات المالية التي تشنها الدول الكبرى للخروج من الأزمة المالية العالمية.

وقال لي بعد إلقاء كلمته في الدورة الأربعين لمنتدى دافوس الاقتصادي الذي عقد مؤخرا: "إنه يجب على المصرفيين عدم معارضة هذه الإجراءات الجديدة.. بل يجب عليهم أن يبادروا إليها".

وأضاف "نحن بحاجة إلى إحداث تغيرات منطقية وصحية للنظام المالي العالمي".

وكان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قد استهل خطابه في المنتدى الأربعاء الماضي بالدعوة لإدخال تغييرات جوهرية على النظام الرأسمالي العالمي تعيد له وجهه الأخلاقي .

وأضاف ساركوزي . في الخطاب الذي غلّفه الحماس واستمر زهاء خمس وأربعين دقيقة . إن السؤال الذي يجب على قادة العالم أن يجدوا له إجابة في القرن الحادي والعشرين هو كيف يكون الاقتصاد في خدمة الإنسان وليس العكس، وكيف يكون الاقتصاد وسيلة لا غاية في حد ذاته؟

وطالب الرئيس الفرنسي في الخطاب . وهو الأول لرئيس فرنسي في افتتاح منتدى دافوس . بتغيير القوانين التي تحكم عمل المصارف والبنوك الكبرى، من دون أن يُترك ذلك الأمر للخبراء.

وأضاف ساركوزي أنه لابد من التخلي عن فكرة الاستسلام للخبراء الذين يحكمون عالمنا، ودعا إلى التفكير الجمعي ورأى في التخلي عن ذلك مخاطرة غير مأمونة العواقب ولا يمكن أن تغتفر.

وقال ساركوزي: إنه لا يتعين أن تُسلم الشعوب إلى العولمة والرأسمالية إذا لم تكن الحكومات تملك آليات تصحيح أخطائها.

وأرجع الرئيس الفرنسي تراجع الثقة في بعض الديمقراطيات إلى انعدام قدرتها على مواجهة هذه المخاطر.

واتفق ساركوزي مع كلاوس شواب مؤسس منتدى دافوس ومديره التنفيذي على أن الحلول قصيرة الأمد للمشكلات الاقتصادية إنما تزيد من آثارها السلبية على المدى البعيد.

وأوضح ساركوزي إن المشكلة ليست في الرأسمالية، وإنما في إساءة استخدامها. فالرأسمالية، يقول ساركوزي، هي استغلال لطاقات الإنسان في تحقيق تقدمه ورقيه.

وخلص الرئيس الفرنسي إلى أنه لا بديل عن اقتصاد السوق لكن مع إكسابه البعد الإنساني، والتوصل إلى قيم معنوية عالمية مشتركة، وإشراك جميع سكان العالم في القرارات التي تؤثر على مستقبل سكان هذا الكوكب.

وفي غضون ذلك دعا جورج سوروس أحد أبرز الاقتصاديين في العالم إلى تفكيك البنوك الكبرى إذا لم يؤد ذلك إلى فشل هذه البنوك. وأيد سوروس خلال غداء عمل في دافوس خطة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتقليص حجم البنوك.

وقال سوروس : إن من يعارضون خطط أوباما "يفتقرون للذوق"، وأضاف إنه حتى بعد تفكيك هذه البنوك العملاقة، ستكون كبار المصارف الاستثمارية في مأمن من الانهيار.

وتابع سوروس: أنه لاحتواء هذه البنوك سيتعين على الاقتصادات الكبرى في العالم أن تتفق على حزمة مشتركة من التشريعات المصرفية لتقييد حدود اقتراض هذه البنوك من أجل الاستثمار.

وقد ووجهت دعوة سوروس إلى تفكيك البنوك بمعارضة من جانب كبار المصرفيين في دافوس، إذ قال بوب دياموند المدير التنفيذي لمصرف باركليز كابيتال إنه ما من دليل على أن تقليص حجم البنوك هو الحل لتحسين أدائها.

بينما أعرب مصرفيون آخرون عن مخاوفهم من فرض تشريعات (رديئة) على المؤسسات المصرفية الكبرى.

هذا، ويواصل أكثر من ألفين وخمسمئة من كبار رجال المال والأعمال والسياسة وغيرهم على مدار الأيام الأربعة القادمة بحث الكثير من الموضوعات في دافوس، ضمن أكثر من مئتي جلسة عمل مفتوحة أو مغلقة ... ويسعى هؤلاء لتحقيق الشعار الذي اتخذوه للمنتدى هذا العام وهو تحسين وضع العالم واستعادة الثقة في مؤسساته.

تاريخ المنتدى ومستقبله

هنا لا بد من الإشارة الى ان المنتدى الاقتصادي العالمي أو منتدى دافوس، وهي تسمية أطلقت عليه نسبة الى بلدة دافوس الجبلية السويسرية حيث عقد للمرة الأولى عام ألف وتسعمئة وسبعين بمشاورات من دون جدول أعمال محدد بين عدد صغير لا يتعدى المئة من الشخصيات من قطاع العلوم وإدارة الاعمال، تحول اليوم الى حدث يشد أنظار العالم ويشهد عددا كبيرا من المحاضرات والندوات موزعة على قطاعات عدة أهمها ثقافي وعلمي وطبي وسياسي وأمني ولا يقتصر على الموضوع الاقتصادي فحسب كما يوحي به عنوانه.

وهذه نشاطات تتناول بحسب المراقبين أرضية الأفكار والتصورات التي يعتمد عليها ويتبناها الكثير من المسؤولين السياسيين والاقتصاديين، الامر الذي يحرك مجرى الأحداث في عالمنا اليوم وهنا تكمن أهمية المنتدى، ما يفسر اندفاع هذا العدد الكبير من الرؤساء والزعماء والعاملين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأمنية الى حضوره والمشاركة فيه بفعالية.

أسس المنتدى، منذ أربعين عاما، شاب متخصص في إدارة الاعمال وما زال يديره حتى يومنا هذا بحماسة ونشاط، هو كلاوس شفاب الذي وجه عام ١٩٧٠ دعوة الى كبار المسؤولين في إدارة الأعمال على الساحة الأوروبية للالتقاء مع متخصصين جامعيين والحوار حول قضايا الساعة الاقتصادية.

وكان التجاوب في أول منتدى انعقد في الشهر الأول من عام ١٩٧١ كبيرا، فتأسس "صندوق المنتدى الاقتصادي العالمي"، وأصبح أساسًا لتمويل نشاطاته المتنامية عامًا بعد عام، ويضم في هذه الأثناء أكثر من ألف شركة عالمية معروفة، لكن مقابل ايجابيات المنتدى لا يخفي البعض سلبياته مستندين الى اعتراف شفاب نفسه بأن النظام الحالي للتعاون الدولي ليس كافيا.وطالب شفاب بالتصدي لهذا الوضع من خلال النظر بطريقة منظمة وستراتيجية ومتكاملة في الأجندة الدولية وتحديد مجالات التعاون الدولي بوضوح.

مناهضو العولمة يرون في تصريحات شفاب هذه، اعترافاً واضحاً بأن المنتدى قد فشل في أهدافه طوال أربعة عقود متواصلة حرص خلالها دوماً على تذكير منتقديه ومعارضيه بأن هدفه الأساس هو استقرار العالم اقتصادياً وسياسياً.

تقرير: ٢١٢ مليون عاطل عن العمل في العالم

جنيف / وكالات

ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم إلى رقم قياسي في العام ٢٠٠٩ إلى ٢١٢ مليون شخص بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي هزت العالم العام الماضي، وفقاً لتقرير صادر الثلاثاء الماضي عن منظمة العمل الدولية.

وقالت المنظمة الدولية التابعة للأمم المتحدة، في تقريرها السنوي عن اتجاهات البطالة، إن هذه الأرقام تزيد بنحو ٣٤ مليون شخص عن الأرقام الصادرة في العالم ٢٠٠٧.

واستندت المنظمة في تقديراتها إلى التوقعات الاقتصادية الصادرة عن البنك الدولي، مشيرة إلى أن هذه الأرقام ستبقى كما هي على الأرجح خلال العام ٢٠١٠.

وكشف التقرير إلى أن عدد العاطلين عن العمل في الدول المتقدمة والاتحاد الأوروبي خلال العام ٢٠١٠ سيزيد بنحو ٣ ملايين شخص في حين ستستقر الأرقام على ما هي عليه أو تزيد بنسبة طفيفة في باقي أنحاء العالم.

وأوضح التقرير أن عدد الشباب العاطلين عن العمل في العام ٢٠٠٩ زاد بنحو ١٠,٢ مليون شخص عما كان عليه الحال في العام ٢٠٠٧.

ووفقاً للمنظمة الدولية، فإن ٦٣٣ مليون عامل مع أسرهم يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يومياً خلال العام ٢٠٠٨، مع وجود نحو ٢١٥ مليون عامل إضافي يعيشون على الهامش وعرضة للوقوع في فخ الفقر خلال العام ٢٠٠٩.

ومن الأمور الأخرى التي يتطرق لها التقرير أن معدل البطالة العالمي ارتفع في العام ٢٠٠٩ بنسبة ٦,٦ في المائة، أي بزيادة ٠,٩ عن العام ٢٠٠٧، غير أن هذه النسبة تختلف من منطقة اقتصادية إلى أخرى، إذ تقدر في شرق آسيا بنحو ٤,٤ في المئة، وتصل إلى أكثر من ١٠ في المئة في وسط وجنوب شرقي أوروبا وشمال إفريقيا.

وكان البنك الدولي قد حذر في منتصف يناير/كانون الثاني الماضي من أن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ربما تستمر لسنوات طوال مقبلة، قائلاً: إن نحو ٦٤ مليون إنسان سيسقطون في قبضة الفقر مع نهاية العام الجاري.

وقال روبرت زوليك رئيس البنك الدولي إن "العالم سيظل يعاني تداعيات سلبية للأزمة الاقتصادية لسنوات، لافتا إلى أن على القطاع الخاص أن يضطلع بدور أكبر مع تراجع خطط التحفيز الحكومية."

تويوتا توقف البيع وتسحب ملايين السيارات لخلل بنظام السرعة

في غضون ذلك تزامن تقدم رئيس تويوتا، أكيو تويودا، باعتذار رسمي عن خلل تفني في سيارات الشركة أجبر أكبر مؤسسة لصناعة السيارات في العالم على سحب ستة ملايين سيارة، أعلنت "هوندا" الجمعة استدعاء أكثر من ٦٠٠ ألف سيارة جراء عيب قد يؤدي لاندلاع حريق وسبق أن تسبب في حالة وفاة واحدة بأمريكا الجنوبية.

دبي-نيويورك/ (CNN)

قالت شركة تويوتا العملاقة لصناعة السيارات إنها أوقفت بيع ثمانية طرازات بعد أن سحبت نحو ستة ملايين سيارة من السوق الأسبوع الماضي لاحتمال وجود عيب في بدالات السرعة.

والطرازات المتأثرة هي "راف ٤،" و"كورولا،" و"ماتركس،" و"أفالون،" و"كامري،" و"هايلاندر،" و"توندرا،" و"سيكويا،" والمصنوعة في الفترة بين ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ وفقا لبيان أودعته الشركة على موقعها الإلكتروني.

وأضافت الشركة إنها ستوقف الإنتاج في مصانع انديانا وتكساس وكنتاكي في الولايات المتحدة، ومصنع أونتاريو بكندا في الأسبوع الأول من فبراير/شباط الحالي.

بوب كارتر نائب رئيس مجموعة تويوتا الأمريكية قال: إن الشركة "تتخذ هذه الإجراءات لضمان السلامة واستعادة الثقة في منتجات تويوتا بين العملاء.. هذا الإجراء ضروري حتى يتم انجاز عملية الإصلاح.. نحن نبذل كل جهدنا لتوضيح هذا الوضع لعملائنا بأسرع ما يمكن".

وتابع بيان الشركة إنها "أجرت تحقيقا في أعطال نظام تعليق السرعات في عدد كبير من السيارات وهناك احتمال ضئيل ونادر أن بعض المركبات تعرضت لعطل مبدل السرعة فيها بسبب عيب مصنعي".

وأوضح البيان أن الشركة "واثقة من أن جميع المركبات التي تحول مشاكل في نظام تبديل السرعة تم التعرف عليها وسحبها لإصلاح الخلل".

في غضون ذلك تزامن تقدم رئيس تويوتا، أكيو تويودا، باعتذار رسمي عن خلل تفني في سيارات الشركة أجبر أكبر مؤسسة لصناعة السيارات في العالم على سحب ستة ملايين سيارة، أعلنت "هوندا" الجمعة استدعاء أكثر من ٦٠٠ ألف سيارة جراء عيب قد يؤدي لاندلاع حريق وسبق أن تسبب في حالة وفاة واحدة بأمريكا الجنوبية.

وتتضمن قائمة السيارات المسحوبة في الولايات المتحدة، وعددها ٦٤٦ ألف سيارة، من طراز "فيت" و"سيتي" و"جاز"، من إنتاج عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

وأكدت الشركة اليابانية أن موديلات عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لن تتأثر بقرار السحب. وذكر ثالث أكبر مصنع للسيارات في اليابان أن الأمطار الغزيرة أو ذوبان الثلوج قد يؤدي لتسرب مياه إلى "اللوحة الرئيسة للتحكم بالطاقة" إلى جانب السائق، ما قد يسفر عن سخونة السيارة واشتعال حريق.

ويشمل السحب ١٤١ ألف سيارة من طراز "فيت" حيث تسبب العيب في سخونة ٧ سيارات واشتعال النيران في اثنين منها، ولم تشر التقارير إلى وقوع إي إصابات في الولايات المتحدة جراء هذا الخلل.

وعلى صعيد متصل، اعتذر الرئيس التنفيذي لتويوتا، أكيو تويودا، عن استدعاء الملايين من السيارات من صنع شركته في الولايات المتحدة وأوروبا، والقلق الذي تسبب به الإجراء لعملاء الشركة.

وقال تويودا، في أول بيان رسمي الجمعة منذ بدء سلسلة الاستدعاء الأسبوع الماضي: "نخطط للوقوف على جميع الحقائق وتقديم تفسير من شأنه طمأنه مخاوف العملاء في أقرب وقت ممكن".

هيكل: دعم المصارف العالمية كان أكبر عملية سرقة في التاريخ

الرياض/ وكالات

ندد حسن هيكل، المدير التنفيذي لمجموعة EFG هيرمس المالية، بتصرف المصارف الدولية التي استفادت من الدعم الحكومي خلال ذروة الأزمة المالية العالمية، معتبراً أنها تمهد لمعاودة السير بممارساتها السابقة من دون تعلم دروس الماضي، واصفا استفادتها من مليارات الدولارات خلال الأزمة بأنه "أكبر عملية سرقة في التاريخ".

مواقف هيكل جاءت خلال جلسة حوارية استضافها جون دفتريوس، معد ومقدم برنامج "أسواق الشرق الأوسط" CNN خلال منتدى التنافسية الدولي في الرياض قبل أيام، والتي شهدت تحذير خبراء من انعكاس ارتفاع عجز الموازنة الأمريكية على خطط الدعم والانتعاش الاقتصادي.

وقال هيكل، رداً على سؤال من دفتريوس بشأن مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ظل الأزمة الراهنة: "أرى أن المصارف الدولية تتصرف وكأن ما حدث كان مجرد أزمة عابرة وستعود بعدها لممارساتها السابقة".

وأضاف: "ما حدث عام ٢٠٠٨ كان أكبر عملية سرقة في التاريخ، وقد جرت على شاشات التلفزة بشكل مباشر أمام الجميع ودفع ثمنها المكلفون بالضرائب حول العالم، هناك تضارب في المصالح بالأسواق الدولية اليوم وهذا يحتاج إلى تدخل حكومي وليس وفق ما تقوله المصارف لجهة قدرتها على وضع قوانين خاصة لنفسها".

واستدعت مواقف هيكل رداً من فارس نجيم، نائب المدير العام لبنك أوف أمريكا الذي قال إن المصارف تعلمت الكثير من الدروس خلال الأزمة، ومنها أن عمليات شطب الديون يجب أن تتم بشفافية، وأن كل المؤسسات يجب أن تخضع لاختبارات تقييم المخاطر، كما عليها المحافظة على السيولة.

غير أن هيكل استغرب رد نجيم قائلاً: إن البعض "يبشر" بمنافع ما حصل بعد الأزمة المالية رغم أن العالم لم يتجاوزها بعد، مشيراً إلى وجود الكثير من الأمور التي تحتاج للمعالجة وتتطلب تدخل الحكومات.

وانتقد هيكل ممارسات المصارف والمؤسسات المالية الخاصة بالقول: "الأمر يشبه وقوع حادث لسيارة فيراري، فهل الخطأ هو من الشركة المصنعة لأنها صممت سيارة قادرة على الوصول إلى سرعات عالية أم على الحكومة التي لم تحدد السرعات القصوى على الطرقات أم أن الخطأ يعود للسائق الذي لا يجهل القيادة فحسب، بل كان مخموراً."

من جهته، تحدث ستيفن شوارزمن، رئيس مجموعة بلاكستون الاستثمارية، عن حدود الدعم الأمريكي لخطط الإنعاش قائلاً: "هناك اعتقاد عام بأن عجز الميزانية الأمريكية لا يمكن أن يبقى عند هذه المستويات القياسية، والشعب يريد خفض هذه المستويات، ولكن ذلك أصعب مما يعتقد البعض، فإذا جرت زيادة الضرائب قد يرتب ذلك تداعيات على الانتعاش الاقتصادي".

أما مها الغنيم رئيسة شركة غلوبل للاستثمار، فقد أشارت إلى تأثيرات الأزمة على منطقة الخليج والشرق الأوسط قائلة: إن تداعياتها امتدت إلى مختلف القطاعات، وخاصة على صعيد المصارف التي كان لتأثيرها بالأزمة أثر مباشر على صعيد تقاعسها عن منح القروض للشركات في اقتصاد يعتمد بكثرة على قروض المصارف.

الاقتصادي | العدد (1714) السنة السابعة - الثلاثاء (2) شباط 2010

برلماني: قوانين تنظيم السوق خطوة باتجاه البناء الاقتصادي الرصين وتفعيل القطاعات الإنتاجية

■ حوار / خالد عبد الأمير

أقر مجلس النواب في الوقت الضائع عدداً من القوانين الاقتصادية تكتسب أهمية بالغة في تنظيم حركة السوق وتبادلاته التجارية، وتعمل على حماية المنتج المحلي. (المدى الاقتصادي) حاورت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب محما خليل قاسم عن هذه القوانين وقضايا أخرى.

نرى الاتجاه الى سن قوانين جديدة تلاءم الحالة العراقية الجديدة والقضاء على الفساد الإداري والروتين وعلى الإرهاب وتحسين الوضع الأمني فضلاً عن تشجيع المنتج الوطني ودعمه

× لماذا تم تأخير إقرار هذه القوانين ولماذا أقرت في هذا الوقت بالذات؟

– أعتقد ان القوانين الاقتصادية التي تم التصويت عليها وإقرارها، مثل قانون حماية المستهلك، قانون التعرفة الكمركية، قانون المنافسة والاحتكار، قانون حماية المنتج المحلي، قانون العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، تم تأخيرها ولم تنفذ حتى الآن لأسباب داخلية وخارجية، الأسباب الداخلية تتعلق بالوضع الأمني وما رافقه من أعمال إرهابية أثرت على السوق العراقي وضعف الخدمات التي تقدمها الدولة هي الأخرى أثرت سلباً على الإنتاج ورفعت كلفته، ومعروف ان رأس المال جبان دائما يبحث عن الأمن والاستقرار لتحقيق الأرباح، لذلك فأن السوق العراقي في الفترة الماضية لم يتحمل كلف الإنتاج العالية وسمح بالإنتاج المستورد بأخذ مكانه في الأسواق العراقية، أما الأسباب الخارجية فهي شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبند السابع الذي كبد العراق وجعله يقع تحت طائلته إضافة إلى دول الجوار التي تحاول ان تجعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً متخلفاً وغير فعال حتى يبقى السوق العراقي سوقاً لتصريف منتجاتها، وحاولت بكل الوسائل تعطيل نمو قطاعات الإنتاج المختلفة في العراق.

لذلك كانت المنافذ الحدودية مع كل دول الجوار مفتوحة والبضائع تتدفق من كل حدب وصوب لإغراق السوق العراقي وبأقل من الأسعار المعتادة كي يفقد المنتج العراقي سبل المنافسة والاستمرار، وذلك شرعت هذه القوانين ولم يبق الا لترجمتها على ارض الواقع لتأتي بنتائجها الايجابية على الاقتصاد العراقي.

× هل تتوقعون تفعيل هذه القوانين ومتى؟

– البرلمان شرع هذه القوانين بنظرة اقتصادية سعياً لتنشيط الاقتصاد الوطني وتوفير مصادر للدخل القومي وهو جهة تشريعية وترجمتها على أرض الواقع هي من اختصاص السلطة التنفيذية وأعتقد ان الحكومة العراقية جادة بتطبيق هذه القوانين على وفق ستراتيجية اقتصادية طويلة الأمد ومن الآن فإنها تعمل على تطبيق هذه القوانين وكان من أولوياتها توفير الأمن والقضاء على الإرهاب فمتى ما كان الأمن مستتباً والحماية للشركات متوفرة فان دخول المستثمرين الى السوق العراقية يصبح أمراً يسيراً بالإضافة الى وجود رغبة وجدية من قبل الحكومة العراقية للدخول في منظمة التجارة العالمية وتطبيقها النظام العالمي للتعرفة الكمركية كما ان هناك توجهاً بالمطالبة بخروج العراق من طائلة البند السابع الذي يجعل العراق تحت الوصاية الدولية ويستنزف موارده الاقتصادية ولكن ليس من السهولة تطبيق هذه القوانين لانها تحتاج الى مؤسسات و كوادر كفوءة مؤهلة للعمل على تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع وتكون قادرة على تحويل الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المركزي الى الاقتصاد الحر، وأعتقد ان تطبيق هذه القوانين يحتاج الى فترة زمنية وقد لا نلمس تأثير هذه القوانين في الفترة الزمنية القادمة فهذه القوانين هي التي ستهيئ الأرضية الملائمة لدخول المستثمرين والشركات الأجنبية للسوق العراقي فهناك الكثير من الشركات العالمية أبدت رغبتها في الاستثمار في العراق وهناك جولات من التراخيص لشركات الطاقة وفي جميع المجالات الحيوية الأخرى والتي تعتبر السوق العراقية أرضاً خصبة لإنجاح عمل الشركات والمستثمرين بالإضافة الى ان هناك عوامل عدة يمكنها ان تساهم في خلق بيئة استثمارية في العراق فالقضاء على الفساد الإداري سبب مهم لعملية التنمية الاقتصادية.

× الأسواق المحلية شهدت إغراقاً بشتى أنواع البضائع الرديئة، ما أثر سلباً على الصناعة الوطنية، فما السبل لمعالجة هذا الوضع؟

– السبيل الوحيد هو الاعتماد على الصناعة الوطنية لذلك شرعت هذه القوانين، وعليه فيجب ان نضع الضوابط على الاستيراد، كانت هناك حدود مفتوحة وعدم وجود نظام تعرفة كمركية وكانت هذه السلع والبضائع تدخل من دون رقابة ولكن هذه الحالة لن تستمر طويلاً ففي المستقبل القريب سنضع أجهزة الرقابة والسيطرة ومنع دخول أية بضائع رديئة تضر بالاقتصاد الوطني او المستهلك المحلي، واعتقد أن دخول تلك البضائع للعراق كان مدروساً لتدمير الاقتصاد الوطني وإفراغ جيب المواطن العراقي، لذلك فالمستهلك العراقي بدأ يتذمر من نوعية هذه البضائع وأصبح على يقين بان المقصود هو تدمير الاقتصاد العراقي ولذلك كان قانون حماية المستهلك الذي سيضع آلية لدخول البضائع والسلع وفحصها وتدقيقها ومنع دخول أي سلع غير مطابقة للمواصفات العالمية، لذلك سيضطر المستورد الى تجنب استيراد السلع الرديئة وان يبحث عن مصادر ثانية مطابقة للمواصفات ومن مناشئ عالمية معروفة.

وإذا ما أردنا بناء اقتصاد قوي ومعافى فيجب الاعتماد على القطاعات الإنتاجية مثل قطاعي الصناعة والزراعة والاعتماد على القطاع الخاص وحتى الآن فان القطاع الخاص مهمل والدولة منشغلة بالوضع الأمني وأمور أخرى بعيدة عن مشاريع بناء الاقتصاد الوطني لذلك فان اغلب المصانع العراقية قد أغلقت وفسحت المجال أمام التجار لإغراق السوق العراقية بالبضائع الرديئة اما المواطن فلم يجد أمامه الا هذه البضائع ليقتنيها، لذلك وبعد هذه التجربة وبعد هذه المعاناة والاستغاثات فقد وضعنا مجموعة قوانين لحماية المستهلك والمنتوج الوطني ووضع ضوابط للاستيراد فلا يجوز وفق هذه القوانين الاستيراد الا طبقاً للمواصفات وان الفترة المقبلة ستشهد النهوض بالصناعة الوطنية وسيصبح المنتج الوطني هو سيد السوق.. وأود ان أشير الى تحديد

المنتجات الزراعية ما هو الا لدعم الإنتاج الزراعي العراقي وهناك مبادرة لتنشيط القطاع الزراعي ودعم الفلاحين لتقديم القروض الميسرة لهم وتوفير التجهيزات الزراعية المهمة لهم كي يكون هذا القطاع قادراً على منافسة الإنتاج المستورد.

× القطاع الزراعي يعاني من مشاكل عدة أدت إلى عزوف الفلاحين عن الزراعة، فهل بمقدوره الصمود بوجه المنتج المستورد؟

– نعم هناك مشاكل عدة تعاني منها الزراعة العراقية ومن أهم هذه المشاكل هي إهمال الفلاح والتدخلات الإقليمية لاستغلال السوق العراقي، ولا ننسى ما تمارسه دول الجوار من محاولة استغلال السوق العراقي وتحطيم الزراعة فيه عن طريق قطع المياه عن نهري دجلة والفرات وغيرها من الأنهر وبذلك يكون العراق غير قادر على سد حاجته من الإنتاج الزراعي وبالتالي سيكون سوقاً لتصريف منتجاتهم إضافة الى ان هناك مشاكل طبيعية أخرى مثل انخفاض معدلات تساقط الإمطار والتصحر ولكن الفترة القادمة ستشهد زيادة الرقعة المزروعة في العراق وسنسعى الى تقديم الدعم اللازم للمزارع العراقي وستقوم الدولة بشراء غلاة الأرض المزروعة من الحنطة والشعير والشلب لتقليل الحاجة لاستيراد هذه المواد من الخارج وستكون رافداً لرفد وزارة التجارة بمفردات البطاقة التموينية، وكما نعلم فان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بنسبة ٩٣٪ على إيرادات النفط، لذلك يجب الاعتماد على القطاعات الساندة الأخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة كي نحقق التنوع في الإيرادات ولكن بموجب الستراتيجية الجديدة لإصلاح الاقتصاد العراقي التي رسمت لقطاعات مهمة مثل الصناعة والزراعة والسياحة سياسة اقتصادية ستمكنها من اخذ دورها الحقيقي.

× الصناعة العراقية التي أهملت ومنذ سقوط النظام السابق بجميع قطاعاتها العام والخاص والمختلط، كيف ستكون قادرة على المنافسة؟

– إن من واجب السلطة التنفيذية واستناداً إلى المادة (٢٥) من الدستور العراقي فان الدولة العراقية تتكفل بإصلاح الاقتصاد وفق الأسس الاقتصادية المتينة والاستفادة من جميع المصادر واستثمارها والاعتماد على القطاع الخاص واعتقد ان القطاع الصناعي الخاص غائب كلياً عن السوق العراقي وليس لديه ألان أي دور مهم، وان مسؤولية إهمال القطاع الخاص تقع على عاتق الحكومة التي لم تول الاقتصاد الاهتمام الكافي، ولعدم تشجيع القطاع العام للتوائم مع القطاع الخاص (قطاع مختلط) ليكونا شريكاً تجارياً قادراً على استيعاب متطلبات الاقتصاد العراقي والعمل سوية للنهوض بهذا الاقتصاد ولم تهتم الدولة بالقطاع الخاص ولم تقدم أي دعم له بذريعة قلة إيرادات الدولة وانخفاض عائدات النفط، لذلك يجب علينا دعم القطاع الخاص وان نعمد على انتشاله من واقعه المتخلف والنهوض بهذا القطاع المهم، وعلى السلطة التنفيذية ان تمد يد العون لهذا القطاع واذا ما عاد الى السوق فإنما نسبته ٣٠٪ – ٤٠٪ من الأيدي العاملة العاطلة سيتم استيعابهم فيه.

× هل تستطيع الدولة السيطرة على السوق وتنظيمه وفق القوانين الجديدة بعد أعوام من الفوضى التي خلقت طبقة واسعة من التجار الذين يسعون للربح السريع غير المشروع؟

– أعتقد ان الدولة قادرة على السيطرة على السوق وتنظيمه، ولكن كانت هناك معوقات جعلت السوق العراقي ينفتح بهذه الطريقة الشاذة عن الإنتاج المستورد، فقلة الإنتاج الزراعي والوضع الأمني وغياب القوانين التي تنظم السوق هي التي جعلت السوق العراقي بهذه الفوضى، لكن الدولة اليوم لها الرغبة الشديدة في تنظيم السوق وخاصة بعد إصدار هذه المجموعة من القوانين التي تنظم العملية الاقتصادية، واعتقد انه بعد الانتخابات المقبلة فان من أولويات الحكومة القادمة ستكون تطبيق هذه القوانين ونقلها الى ارض الواقع.

× لماذا أقرت هذه القوانين في هذا الوقت بالذات ؟ هل هي لضرورة اقتصادية؟

– اعتقد ان الواقع هو الذي فرض علينا إقرار مثل هذه القوانين لان الاقتصاد العراقي ورث ارثاً ثقيلاً من سلبيات النظام السابق فالحرب العراقية – الإيرانية التي استمرت ثمانية أعوام بالإضافة الى العقوبات الاقتصادية إبان تسعينيات القرن الماضي ألقت بظلالها على الاقتصاد الوطني ناهيك عن الروتين والازدواجية والحلقات المفرغة التي عانى منها الاقتصاد العراقي لذلك فان هذه القوانين ستنقله من الاقتصاد المركزي الى الاقتصاد الحر.

× ما السبيل للارتقاء بواقع اقتصادي قوي بضوء المعطيات المتوقعة؟

– للارتقاء بواقع اقتصادي قوي نرى الاتجاه الى سن قوانين جديدة تلاءم الحالة العراقية الجديدة والقضاء على الفساد الإداري والروتين وعلى الإرهاب وتحسين الوضع الأمني فضلاً عن تشجيع المنتج الوطني ودعمه كي يتمكن الصناعي والمزارع العراقيين من إنتاج ومنافسة البضائع المستوردة ودعم الصناعيين والمزارعين لمساعدتهم على الإنتاج وتكون جميع الوزارات ملزمة بالإفادة من هذه المنتجات وتفضيلها عند الشراء على البضائع المستوردة.

كما نرى ان هذه القوانين والتشريعات تحتاج إلى مؤسسات وكوادر فنية مؤهلة وقادرة على تطبيقها، وعلى إمكانات مادية وكل هذه الوسائل يجب أن تؤهل وفق قوانين السوق الجديدة.. في بداية الأمر نحن لا نستطيع منافسة المنتجات المستوردة ولكن هل نبقى مكتوفي الأيدي وان لا نشرع القوانين التي تحمي مواطنينا واقتصادنا؟

ونعتقد ان المنتج العراقي صناعي أم زراعي لديه الرغبة والكفاءة والقابلية على إنتاج السلع وان يتفوق على إنتاج المستورد، ولكن يجب تقديم الدعم والعون له لينهض من جديد.

السبيل الوحيد هو الاعتماد على الصناعة الوطنية لذلك شرعت هذه القوانين، وعليه فيجب ان نضع الضوابط على الاستيراد، كانت هناك حدود مفتوحة وعدم وجود نظام تعرفة كمركية وكانت هذه السلع والبضائع تدخل من دون رقابة ولكن هذه الحالة لن تستمر طويلاً ففي المستقبل القريب سنضع أجهزة الرقابة والسيطرة ومنع دخول أية بضائع رديئة تضر بالاقتصاد الوطني او المستهلك المحلي،

الاقتصادي | العدد (1714)السنة السابعة -الثلاثاء (2) شباط 2010

برنامج التقييم الذاتي والتحول المؤسسي خطوة نحو معالجة الفساد المالي والاداري

■ تحقيق / سعاد الراشد

فكرة جديدة جرّبت في وزارة الزراعة ، والنية تتجه لتعميمها الى وزارات وجهات أخرى في محاولة لعمل مؤسساتي جديد . (المدى الاقتصادي) حاولت ان تستقصي مجريات هذه الافكار في مجال التنظير والتطبيق . .

اعتماد الشفافية

صائب حسين حسان رئيس فريق التقييم الذاتي والتحول المؤسسي في وزارة الزراعة قال : برنامج التقييم الذاتي والتحول المؤسسي هو برنامج وجد لاجل تطوير أداء دوائر الوزارات الحكومية وبالمحصلة النهائية إيصال أفضل الخدمات وليس وزارة الزراعة هي المعنية فقط بهذا الموضوع ولكن البرنامج يشمل تحسين اداء كل الوزارات الحكومية.

ولذا تم اختيار الفريق من قبل وزارة الزراعة على أساس المعايير الاساسية للبرنامج وهي الخمسة التي تتضمن المالية والقيادة والمعرفة والأفراد والعمليات حيث اختير من كل دائرة ممثل للتخطيط وممثل الحسابات إضافة الى الرقابة والاقسام ذات العلاقة بالافراد كونهم يحملون فكرة كاملة عن المحاور التي يتحدث عنها البرنامج، كذلك تم اختيار الوزارات على أساس ما تقدمه من خدمة للمواطن ولا فرق بين وزارة واخرى من هذه الناحية والهدف هو الارتقاء بمستوى الخدمة للمواطن وتم تنفيذ اول تجربة للبرنامج في مديرية زراعة بغداد ولانها ضوابط عالمية معتمدة في أغلب مؤسسات العالم فاذا وصلت نسبة النجاح الى ٥٠٪ فهي نسبة عالية جدا قياس بالوضع الحالي لكن هدف البرنامج الاسمى هو ان نرفع نسبة اداء المؤسسة الى اكثر من هذه النسبة، لذا سوف تكون هناك خطة وحلول وتنفيذ لهذه الحلول ضمن إمكانات الوزارة حتى تحصل على ثقافة التميز ومن دون أدنى شك سوف يعالج هذا البرنامج الفساد الإداري والمستشري في مفاصل الدولة لانه اهم المعايير الموجود في البرنامج هو معيار المالية، حيث ان في اغلب الوزارات العالمية أحيانا تطرح موازنة الدائرة او المؤسسة امام الموظفين وبشفافية عاليه كذلك ان هناك الكثير من الوزارات سوف ينفذ بها هذا البرنامج إضافة الى أغلب المحافظات.

البرنامج يرفع المستوى المعيشي للفرد

من جانبه أكد خالد خير الدين في فريق التقييم الذاتي والتحول المؤسسي على المعايير المعتمدة في التقييم مشيرا الى ان تطبيق هذا البرنامج من شأنه رفع المستوى المعيشي للفرد من خلال المعايير المعتمدة في التقييم وهي كثيرة وقابلة للقياس للوقوف على النتائج التي نعتمدها من اجل ان نكون متميزين ونستمر في أدائنا المتميز كأشخاص او كمؤسسات متميزة لابد ان نعتمد على الركائز الثلاث التي هي خدمة المواطن لان المواطن من؟ انا وانت ونفس المواطن الذي ياخذ خدمة في مؤسسات الدولة قد يكون موظفاً في بعض مؤسسات أخرى للدولة وفي واقع الامر هذا البرنامج سوف يسهم في رفع المستوى المعيشي للفرد لان ماليزيا قد طبق بها هذا البرنامج و ساهم برفع ٥٠٪ في رفع المستوى المعيشي لهم لانه تطبيق هذا البرنامج سوف يجعلنا نستفيد من الموارد الاخرى المتوفرة والموارد قد تكون كأفراد او موارد مادية وهذه التي نستثمرها ضمن منهجية وتخطيط سوف تسهم في بناء المجتمع فعلى سبيل المثال لو توفرت خدمة الكهرباء هل سوف يسهم المواطن في الاشتراك بالمولد؟ الجواب الطبيعي لا لان هذا البرنامج لو طبق في وزارة الكهرباء سوف يحسن من اداء عملها عن طريق الاداء الافضل لموظفيها والتميز في عملهم والأمثلة كثيرة كذلك في اختيار الاشخاص المتميزين في المكان المناسب او في الوظائف المناسبة مؤكدا على الاستخدام الامثل للموارد المتوفرة لدينا ولابد من استثمار المهارات والخبرات في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والإفادة منها في تحقيق النتائج الايجابية والحقيقة لدينا نسبة عالية من التفاؤل في ان يحقق هذا البرنامج النتائج المرجوة في التغيير وحتى لو كانت الفترة مظلمة لكن في النهاية هناك نور ولذلك نحتاج الى جهد ومتابعة وشفافية ومشاركة المواطن ولكن هدفنا ان نصل، مضيفا نحن كوننا مشروع تطوير نسعى الى نشر ثقافة التميز من خلال بناء قاعدة او ركيزة في كل وزارة تعمل وفق الممارسات المعمول بها عالميا وتركيزنا كان على الجانب الإداري الذي يمكننا من تطوير الجانب الفني في كل وزارات الدولة نحن نعمل في وزارة الزراعة وفق منهجية وآلية علمية وعندما تمكن الفريق من تبني هكذا برنامج نبدأ بنشرة ثقافة التميز وتقييم المؤسسات وكان لنا منهج وخطة عمل ووافقت عليها الجهات العليا في الوزارة متمثلة بالوزير والمفتش العام في وزارة الزراعة هو الداعم الأول لتطبيق هكذا برنامج لذا قررنا كل شهر نبدأ بتقييم ممارسة عملية التقييم الذاتي والتحول المؤسسي التي تبدأ بتعريف المنتسبين على البرنامج واهداف البرنامج وبعدها نبدأ المقابلات ونعد التقرير ونعطيهم الحلول ونساعدهم في تنفيذ الحلول حاليا وصلنا الى خامس مؤسسة في وزارة الزراعة في بداية الامر قيمنا مديرية زراعة بغداد وفق منهجية كذلك اعتمد تطبيق في المحافظات وبدأنا في محافظة كركوك ونحن في اعداد تقرير بخصوص مديرية زراعة كركوك ولدينا خطة في التوجه الى محافظات اخرى وسابقا البرنامج كان يمول منمن قبل مشروع التطوير ولكن الان نتمنى من الوزارات او الادارات العليا في الوزارة ان تسهم في تمويل هكذا مشاريع لمشاركة الفريق بنشر هكذا ثقافة بالمديريات وتقييمها وعند تقييمها سوف نعطيها النقاط التي تنطلق منها اي التشخيص وايجاد الحلول ومساعدتهم في توفير الحلول من خلال رفدهم الخبرات والاستشارات وتوفير البرنامج الانظمة الملائمة لهم والحقيقة كانت هناك موافقة وقناعة من قبل الادارات العليا كوزارات من اجل ان نتغير ونتطور وهناك الكثير من المعوقات ولكن المعالجة من خلال خطوات العليا اما عملية التغيير ممكن تحتاج الى فترة قليلة والبعض منها فترة طويلة لانها تحتاج الى اعداد وتطوير وتأهيل

البرنامج يطبق على القطاع الخاص

الدكتور رعد مسلم اسماعيل عضو في فريق التقييم الذاتي والتحول المؤسسي اكد على ان هذا البرنامج يطبق ايضا على شركات القطاع الخاص مشيرا الى ان الكثير من الوزارات سوف يطبق بها هذا البرنامج حيث قال

لعل هذا البرنامج وهو احد البرامج التي يكون لها تأثير كبير في تجاوز جميع الانحرافات او الاختناقات او المشاكل الي تواجه المؤسسة الحكومية أو الأهلية ومثل ما هو معروف ان برامج التغيير تحتاج الى وقت وثقافة ونشر وتحتاج الى عناصر وكوادر جريئة متخذة للقرار تعمل من اجل اجراء التغييرحيث ان عملية التغيير عملية مخططة تنموية هادفة تسعى الى رفع مستوى قدرات وقابليات العاملين بهذه الدائرة وتلك المؤسسة، الحقيقة ان سياسة التميز تعتمد على جملة من الركائز الركائز وهذه تحقيقها ليس بالشيء السهل اهمها خدمة المواطن او الوضوح مع المواطن العمل من اجل المواطن اضافة ان التغييرات و التشريعات الجديدة وحتى في الدستور تؤكد على توفير افضل السبل لخدمة المواطن ان كان المواطن العامل في تلك المنظمة او المستفيد من الخدمة التي تقدمها تلك المؤسسة والا فيكون عملنا غير ناجح، ثانيا لابد من التركيز على النتائج في الانتاج ان كان في السلعة

او الخدمة من حيث الكمية ومن حيث النوعية مع مراعاة الجوانب الاقتصادية المثلى في تقليل الكلف والانتاج الذي يعتمد على اذواق المواطنين او اذواق المستفيدين من هذه الخدمة، الركيزة الثالثة مهمة جدا وهي الشفافية مثل ما قلنا في بداية الحديث يجب ان تكون المعلومات معروفة لدى الجميع وحتى المستفيدين من الخدمة التي تقدمها المؤسسات حيث ان انعدام الشفافية يؤدي الى الضبابية وعدم وضوح الرؤى للمستفيدين او المقدمين لهذه الخدمة إضافة الى ذلك يجب اطلا ق المعلومات ويجب ان تكون متوفرة لجميع من اجل الاستفادة منها وهذه من العوامل الرئيسة التي تقضي على الفساد الاداري وعلى الانحرافات التي تحدث في قطاعات الدولة مضيفا ان توجهات الدولة الحديثة هي اللامركزية في العمل ولكن هناك مركزية في التخطيط ولكن اللا مركزية أيضاً مطلوبة حيث ان الكثير من المحافظات تدار بشكل لامركزي مستفيدة من التوجيهات الرئيسية فقط بالتخطيط ولكن اللامركزية تعود الى القطاعات الموجودة في المحافظات لا تقاطع بين المركزية واللامركزية، المركزية ماهي الا السياسة الرئيسة وتوجهاتها العامة ولكن ايضا اللامركزية مطلوبة بالتخطيط والتنفيذ والتقويم والمتابعة وغيرها من الاجراءات الوظيفية المطلوبة

> لعل هذا البرنامج وهو احد البرامج التي يكون لها تأثير كبير في تجاوز جميع الانحرافات او الاختناقات او المشاكل الي تواجه المؤسسة الحكومية أو الأهلية.

هل ينطبق البرنامج على مؤسسات القطاع الخاص؟

نعم البرنامج عام وشامل ينطبق على مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات الدولة العامة والمختلطة، لانه برنامج ملائم لجميع المؤسسات لان الدول المتقدمة فضلت العمل بهذا النظام، لان فيه من المرونة والشفافية، والحقيقة جميع مؤسسات الدولة يجب ان تسعى الى التغيير والتغيير يبدأمن الاصلاح والاصلاح يبدأمن الذات لذلك المطلوب اجراء عمليات التقويم لدوائر وكشف الحالة التي تقف عليها الدوائر الان ومعالجة المشاكل والاختناقات التي تحدث وهذا شيء مطلوب. وفي الحقيقة من ضمن الصعوبات التي واجهتنا هي مقاومة التغيير لان عملية التغيير من الطبيعي ان هناك اسباباً تؤدي الى انهم يقاومون كل شيء جديد ولعل هذه الامور تتعلق بالثقافة والتعليم والخدمة واشياء كثيرة .

حقق البرنامج نتائج ايجابية وغير من مفاهيم الموظف

زهير البياتي عضو في الفريق أوضح ان هذا البرنامج يخلق أحساساً عالياً بالتفاؤل باعتباره نظاماً جديداً والتغيير نحو الاحسن لان هذا البرنامج ينمي قدرات موظفي الدولة في جميع المجالات وبالتالي يعكس صورة جيدة للدائرة التي يعمل بها تخدم وتنفع الناس لان اساس البرنامج كيفية الارتقاء بالمستوى الخدمي لوزارات ومؤسسات الدولة ولانخفي ان هناك صعوبات واجهتنا اثناء التنفيذ بسبب الظرف الامني وبرنامج التقييم الذاتي والتحول المؤسسي في مؤسسات الدولة لانها حديثة العهد به مع العلم انه مطبق بدول عالمية مثل اليابان والاردن والإمارات وهو لا يعتمد على تغيير الموظف ولكن يعمل على تطوير قدرات الموظف وبما ان مؤسساتنا لها فترة طويلة نلاحظ من الصعوبة انه يستجيب للجديد ومع ذلك نحن نامل الكثير وبنسبة عالية من التفاؤل لانه طبق في مؤسسات كثيرة وحقق نتائج وغيّر من مفاهيم الكثير من الموظفين وحقق التعامل بشفافية.

الهدف خدمة المواطن

الدكتورة إلهام غائب مهدي عضو في الفريق وضحت جملة مصطلحات يتضمنها البرنامج حيث قالت: التغيير هو الوصول الى ثقافة التميز وان نكون في مصاف الدول المتقدمة العالمية من حيث التقدم المؤسسي ومعايير التميز هي قيادة ومعرفة وافراد وعمليات ومالية كل معيار من هذه المعايير يركز على المواطن والنتائج والشفافية نعني بالاصلاح ليس الكلمة العامة الدارجة نعني التطوير وتغيير ما موجود وتقديم الخدمة بالشكل المطلوب المتميز ومن بنود التميز ارضاء المواطن والموظف اللذين يمثلان الفئات التي تتعامل في مؤسسات الدولة، البرنامج يهدف الى تقديم سبل الراحة للموظف لكي يعطي خدمة بالشكل الصحيح لأنه ينعكس على طريقة التعامل مع المواطن الذي هو عنصر مهم بالبرنامج إضافة إلى ان البرنامج سوف يطبق في وزارات النفط والكهرباء والتخطيط في بداية الامر وجدنا بعض الصعوبات في تطبيق البرنامج لكن بعد ذلك وصلنا الى نتائج مرضية وتمكنا من رصد نسبة الاستجابة من قبل العاملين في مؤسسات الدولة الى ٨٠٪ والحقيقة ان هذا البرنامج طبق في الاردن ولكن بعد خمس سنوات ظهرت النتائج الايجابية والحقيقة ان التجهيزات الزراعية هي خامس مؤسسة وكل شهر إن شاء الله يكون تطبيق البرنامج في مؤسسة معينة ومن ثم يعاد في مؤسسة اخرى من دوائر الدولة.

يرفع من مستوى أداء الشركة

فيما قال مديرعام الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ورئيس مجلس الادارة يوسف محمد رؤوف عبد الحميد: الحقيقة من دواعي سرورنا ان يتم اختيار الشركة العامة للتجهيزات الزراعية لتنفيذ برنامج التقييم الذاتي والتحول المؤسسي من قبل وزارة الزراعة وهي مبادرة ايجابية من هذا الفريق الذي يسعى الى تطوير العمل الخدمي للمواطن لذا فقد بلغنا منتسبينا بان يوفروا لهم كل المتطلبات المطلوبة حيث ان هذا البرنامج يهدف الى تعريف الموظفين بالطرق المثالية بالعمل بكل انحاء العالم ولا يأخذ بنظر الاعتبار ظروف المؤسسة لانهم يعتمدون مقاييس عالمية في التنفيذ من اجل الصعود الى مصاف الدول المتقدمة وبالنسبة لمقياس الشفافية الذي يعتمده البرنامج كاحد الاسس المتبعة فيه لايتقاطع مع التوجهات الصحيحة للانسان في عمله لان الطريق المستقيم يصل بالانسان الى هدفه فلايوجد عذر بان لايكون شفافاً واذا كانت هناك معوقات تمنع الشفافية فلابد ان نزيلها وبما ان هذا البرنامج يحقق الهدف المتفق عليه مسبقا الذي هو خدمة المواطن فبهذه الحالة انا سعيد بالتنفيذ والحقيقة ان الدورة لم تقتصر على المؤسسة العامة للتجهيزات الزراعية هذا البرنامج يخدم المدير العام والموظف لانه من خلاله سوف اعرف مستوى ادائي اتجاه العالم واعرف ما نقاط الضعف واسعى الى رفع مستواي.

تطوير الطاقات البشرية

عامر فاهم العامري مدير قسم الاسمدة ورئيس مهندسين اقدم في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية اوضح ان الاساتذة المشرفين على هذا البرنامج الذي هو عبارة عن منهاج تطوير تنموي للفكر والنفس وهو ينصب في خدمة المواطن والموظف وعملية تطوير الطاقات البشرية الموجودة في المؤسسة، لذلك انا على استعداد لتنفيذ هذا البرنامج ومد جسور التعاون مع اللجنة المشرفة من اجل تطبيق البرنامج في سبيل الابداع بعملنا والعمل على تطوير الكادر الذي يوميا اشعر اننا ننفذ هذه الخطوات في العمل ولكن ارى ان برنامج التقييم الذاتي والتحول المؤسسي سوف يعجل بالتنفيذ وبطريقة اكاديمية علمية.

مشهد اقتصادي

الاقتصادي
اعلنت وزارة النفط عن نيتها استخدام الاسطوانات البلاستيكية بعد طول انتظار!

الاقتصادي
سيدخل اليابان بقوة لاعادة تأهيل الموانئ العراقية قريبا

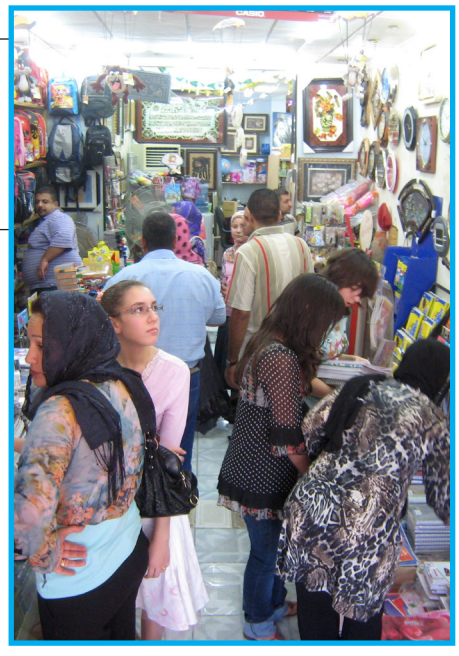

الاقتصادي
ما سبب طغيان البضاعة التركية على حساب المناشئ الاخرى؟

الاقتصادي
الاهوار تنتظر دخول الاستثمارات الاجنبية سعيا بجعلها منطقة جذب سياحية

الاقتصادي | العدد (1714)السنة السابعة -الثلاثاء (2) شباط 2010

تمثل هذه المقالات رؤية البنك المركزي العراقي في ما يخص سياسته النقدية والتحديثات التي طرأت عليها، وقد خصنا بها مستشار البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح وسننشرها تباعا.

المحرر الاقتصادي

الجزء الثاني

الستراتيجية النقدية للبلاد:

مناخ الاستقرار والتنمية الاقتصادية

ثانياً: نظام معدلات الصرف في العراق أنموذج تشخيصي

قبل ست سنوات تماماً، أقام البنك المركزي العراقي سوقاً رسمية مركزية للصرف، تتولى بيع العملة الأجنبية وشرائها على وفق آلية السوق. وعدت في الوقت نفسه المجال الحيوي والرئيس لتدخل السياسة النقدية في سوق الصرف وفرض الاستقرار فيها على نحو يساير الرغبة في النمو الاقتصادي للبلاد. فبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن عاشتها البلاد في نظام للصرف المتعدد multiple regime، بلغت فيه معدلات الصرف ما يزيد على ثلاثة عشر معدلاً اعتمدتها السياسة الاقتصادية ابان فترة الحكم السابق، تراوحت بين معدل رسمي لسعر صرف الدينار العراقي بلغ ٣,٢ دولار لكل دينار وبين معدل رسمي آخر زاد على ١٤٥٠ ديناراً للدولار الواحد، مما يعكس ثمة طيف واسع بين هذين القطبين bipolar المتطرفين من معدلات الصرف الرسمية . مقابل ذلك كانت هنالك سوق موازية للصرف، هجينة التكوين وتتعامل بمعدلات صرف للدينار العراقي تختلف باختلاف فئة العملة العراقية وطريقة طبعها، إلا أن تلك السوق كانت سوقاً قائدة في تحديد معدلات الصرف على وفق النظام المعوم المطلق او التام للصرف purely floating وعلى هذا الأساس، تأسس نظام صرف مصاب بالكثير من التشوهات جراء التعددية الرسمية المختلفة إضافة الى سوق الصرف والأسعار التي تتحدد فيها، حيث كانت أنظمة الصرف الثابتة المتعددة تمثل دعماً بأسعار صرف غير واقعية للسلع والخدمات الموردة والمقومة بالعملة الأجنبية، في حين كانت السوق السلعية تتأثر بموجات تضخمية مصدرها سوق الصرف الموازية المعمومة القائدة للسعر، تخللتها سياسة نقدية فاقدة لأية قدرات للتدخل في تلك السوق وتهدئة الطلب فيها على العملة الأجنبية إزاء شحة شبه مطلقة لعرض العملة الأجنبية.

ان قيام مزاد العملة الأجنبية في أواخر العام ٢٠٠٣ قد جاء ليعلن انتهاء نظام الصرف الثابت في العراق pegged regime والتحول نحو الأنظمة المرنة للصرف، ولكن يبقى التساؤل الرئيس بأن مزاد للعملة الأجنبية، الذي غذى عروض الطلب على العملة المذكورة في تلك السوق المركزية للصرف الأجنبي خلال السنوات الخمس الماضية على تأسيسه وعلى نحو قارب ٥٠ مليار دولار، واستطاع في الوقت نفسه أن يجعل تلك السوق المركزية للصرف (مزاد العملة الأجنبية) هي القائدة في تحديد سعر الصرف والمؤثرة في سوق الصرف واتجاهاتها وميولها، قد باتت من دون شك المجال الحيوي الذي منح السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي القدرة على التدخل الواسع لفرض الاستقرار في القيمة الخارجية للدينار العراقي وتطبيق طيف واسع من سياسات الاستقرار ومكافحة التضخم، مما يعيدنا إلى تساؤل رئيس عن طبيعة نظام الصرف المعتمد،او ما هو نظام الصرف الذي تعتمده السياسة النقدية طوال المدة الماضية ؟ هذا ما نريد أن نبحثه في هذه الورقة، بعد أن باتت السوق المركزية للصرف المجال الرئيس في تمويل تجارة الخارجية للقطاع الخاص من خلال سد احتياجات المصارف وزبائنها من العملة الأجنبية، آخذين بالاعتبار ان المزاد المذكور، قد بات رئة السياسة النقدية في تطبيق وسائلها غير المباشرة ولاسيما ممارسة عمليات السوق المفتوحة للسيطرة على مناسيب السيولة من خلال استخدام الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي كوسيلة لتحقيق التوازن النقدي الداخلي عبر تحريك وتوجيه مطلوباتها وموجوداتها صوب الاستقرار في السوق النقدية، فضلا عن التوازن النقدي الخارجي.

ويلحظ ان السوق المركزية للصرف غدت تمثل المجال المناسب في تمرير إشارة سعر الصرف التي ترغبها السياسة النقدية واعتمادها كمثبت اسمي nominal anchor لتوقعات الجمهور التضخمية ضمن السياسة التي يعتمدها البنك المركزي للتدخل في سوق الصرف لفرض الاستقرار .

وعلى الرغم مما تقدم، فإن ما يثير حفيظة الباحثين في كل مكان ومناسبة، هو شكل نظام الصرف والترتيبات التي يعتمدها حقاً، فهل هو نظام صرف ثابت regime pegged او نظام صرف زاحف نحو الثبات crawling pegged أم نظام معوّم float أم هو نظام وسيط intermediate بين الحالات المذكورة، إلا أن الرأي السائد لدى صناع السياسة النقدية في البنك المركزي العراقي، يرى فيه نظاماً معوّماً مداراً managed float إلى حد ما، الا ان الجهود البحثية المختلفة في العالم ما زالت هي الأخرى في تواصل مستمر لإيجاد تصنيف فعلي لنظم الصرف لبلدان العالم المختلفة، فعلى سبيل المثال وجد الكاتبان (Genberg and Swoboda ٢٠٠٥)، بان ثمة تناقضاً في النتائج المتحصلة لمثل تلك التصنيفات لنظم الصرف، فالنتائج المستخلصة طبقاً لما يسمى بحالة الأمر الواقع defacto يمكن لها ان تكون مضللة أحياناً، فيلحظ على سبيل المثال، ان البلدان التي تدعي بأنها تعتمد نظاما معوما للصرف floating وتظهر معدلات استقرار عالية في أسعار صرفها لا يمكن القول بأنها تعتمد نظاماً ثابتاً للصرف pegged ولكن بالتأكيد تعبر عن الاختيار الأمثل لسياساتها النقدية.

ان فهم سياسات سعر الصرف، تعد من المسائل الأساسية في تحسين قدرات صناع السياسة النقدية وتمكنهم من تصميم نماذج جديدة تمتلك القابلية في إدراك سلوك معدلات الصرف واتجاهاتها، فضلاً عن تحسين مستوى تصميم السياسة النقدية نفسها وضمان حسن تطبيقها، كما ان فهم سياسة سعر الصرف تعد مسألة جوهرية لمعرفة الطريقة التي يعمل فيها الاقتصاد الكلي.

٢. التطورات التطبيقية ونماذج نظم الصرف:

لقد غدا من الصعب على البلدان، أن تقدر بصورة دقيقة، أي نظام صرف هو أكثر نفعاً للنمو الاقتصادي، سواء أكانت نظم صرف مرنة ام ثابتة، لذلك فان إجراء أية تصنيف على هذا الأساس المذكور آنفاً يعد شيئاً يشوبه الكثير من الغموض. وعلى الرغم من ذلك، فقد حاول الكثير من الاقتصاديين إجراء تصنيفات لنظم الصرف بما في ذلك التطبيقات التي اعتاد صندوق النقد الدولي على اعتمادها ونشرها في تقاريره السنوية بشأن ترتيبات وقيود نظم الصرف والتحويل الخارجي . وبغض النظر عن هذا وذاك، فقد وجد هؤلاء الاقتصاديون ان فكرة قيام البلدان باختيارها لنظام الصرف سواء ان كان مرناً ام ثابتاً، هي مسألة لا تترك خياراً آخر بسبب الصعوبات الجمة التي تعتري تحديد نظم وسيطة للصرف تقع بين نظامين قطبيين او متطرفين bipolar وعلى النحو المذكور في أعلاه، ذلك لتعلق الأمر بالقدرة على الإفصاح او الشفافية بخصوص القيود المفروضة على نظم الصرف في البلدان المختلفة.

حيث وجد الكاتبان (Reinhart and Rogoff ٢٠٠٤) في بحثيهما الذي تناول ١٥٣ بلداً في العالم وللمدة من ١٩٤٦ وحتى العام ٢٠٠١، ان ٤٥٪ من تلك البلدان التي تدعي الثبات في نظم صرفها كان لديها أسواق صرف موازية وهو حال العراق خلال المدة ١٩٨٣ وحتى العام ٢٠٠٣ . كما وجد الكاتبان، ان العديد من البلدان التي كانت تعتمد بصورة رسمية dejure نظماً ثابتة للصرف pegged regimes او نظماً للصرف الثابت الزاحف crawling pegs، فانها اعتمدت، كواقع حال defacto نظماً مرنة للصرف، كما في بلدان اخرى، كانت تعتمد رسمياً نظماً مرنة للصرف floating regimes باتت كواقع حال defacto تعتمد نظم صرف ثابتة او ثابتة زاحفة. وتشكل هذه المجموعة نحو ٥٣٪ من مجموعة البلدان التي شملتها دراسة الكاتبين المذكورين آنفاً، حيث اضطرت تلك البلدان ان تعلن بنفسها انها تعتمد انظمة صرف معومة مدارة managed float regimes.

٣. دراسة نموذج (Levy – Yegati and Sturzengger ٢٠٠٥) ومحاولة تطبيقه على واقع نظام الصرف العراقي، ساهم الكاتبان في أعلاه بتعميق حالة فهم آخر لمعرفة ترتيبات نظم الصرف وقواعدها، بعد استخدام عينة بلدان عدت الأوسع حتى الوقت الحاضر، والتي شملت ١٨٣ بلداً من البلدان التي تزود صندوق النقد الدولي بمعلومات منتظمة منذ العام ١٩٧٤ وحتى العام ٢٠٠٠، كما صنف الباحثان أنظمة الصرف وترتيباتها اعتماداً على سلوك متغيرات ثلاث هي:

- التغير change في معدلات الصرف الاسمية.
- التقلب volatility في تغييرات معدلات الصرف الاسمية.
- التقلبات في الاحتياطيات الدولية (الاحتياطي من الموجودات الأجنبية).

تنطلق الفرضية التي قام عليها البحث من فكرة مفادها، ان نظم الصرف الثابتة تقترن بتقلبات عالية في الاحتياطيات الأجنبية بغية الحفاظ على استقرار سعر الصرف. وعلى النقيض من ذلك، فان نظم الصرف المعومة تؤدي الى مستوى من التقلب يعد الاقل في الاحتياطيات الأجنبية، لقاء حدوث تقلبات عالية في معدلات الصرف. قدم الكاتبان Levy-Yegati and Sturzenegger انموذجهما على مرحلتين :

تضمنت المرحلة الأولى، تعريفا لصافي الاحتياطي الأجنبي:

(١)

حيث تمثل: الموجودات الأجنبية في المدة t

المطلوبات الأجنبية في المدة t

موجودات الحكومة المركزية من العملة في المدة t

سعر صرف العملة للبلد موضوع الدراسة في المدة t

وتضمنت المرحلة الثانية قياس التدخل الشهري monthly intervention من جانب السياسة النقدية في سوق الصرف الأجنبي باستخدام الصيغة الآتية:

(٢)

حيث تمثل النقد الأساس Monetary base في المدة السابقة التي تمثل مطلوبات البنك المركزي التي تمتلك القدرة على خلق أو توليد النقود، وان تمثل الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي.

ان ما توصل اليه الكاتبان المذكوران في بحثهما الواسع، قد أكد بان التقلبات في الاحتياطي الأجنبي، تعكس مستوى التدخل الشهري المطلق او الحر من قبل السلطة النقدية وان النتائج الأخرى التي توصل اليها الكاتبان في اعلاه هي ما يأتي:

أولا: لوحظ ان نظم الصرف المعومة تماماً purely float جاءت نتائجها منسجمة مع تحقيق مستوى منخفض تماماً في تقلب احتياطياتها الأجنبية كما هو متوقع.

ثانياً : ان تزايد عدد البلدان التي تعتمد انظمة الصرف المعوم بصورة رسمية dejure قد تطورت بالمسار نفسه التي سارت عليه مجموعة البلدان الاخرى التي اظهرت اندفاعاً نحو التعويم المفرط والذي يطلق عليه الخوف من التعويم fear of floating، وهي مجموعة البلدان التي اعتمدت التعويم غير النظيف dirty floating كواقع حال defacto بسبب سياسات التدخل المفرط في سوق الصرف، كما أظهرت دراسة الكاتبين المذكورين بأن بروز ظاهرة الخوف من التعويم قد بدأت فعلياً منذ بداية سبعينيات القرن الماضي.

٤. نتائج التطبيق على الواقع العراقي حسب بيانات العام ٢٠٠٨

تم استخدام البيانات الشهرية المتاحة في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي خلال المدة من كانون الأول ٢٠٠٣ وحتى تموز ٢٠٠٨ المتعلقة بالاحتياطيات الدولية وغيرها من البيانات سواء بيانات داخل الميزانية ام خارجها، إضافة إلى البيانات المتعلقة بأسعار الصرف المعتمدة في مزاد البنك المركزي للعملة الأجنبية وعلى وفق متوسطاتها الشهرية او المسجلة في نهاية كل شهر.

وبعد الأخذ بالاعتبار جانب الاستخدامات في القاعدة النقدية Monetary base وإجراء التطبيقات على حسب المعادلتين (١)، (٢) التي اعتمدها الكاتبان Levy-Yagati & Sturzenegger اتضح وعلى وفق الحسابات المبينة في الجداول المرافقة لهذه الدراسة والرسوم البياني، ان نظام الصرف الذي تعتمده السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي هو نظام صرف وسطي يقترب من حالة يمكن وصفها بالنظام شبه المعوم المدار semi managed floating حيث بلغ متوسط قيمة أي مستوى التدخل في سوق الصرف من قبل السلطة النقدية مؤشراً قيمة بلغت نحو (٠,٠٥٠) مما يتطلب بهذا الشأن توضيح ما يأتي:

اذا كان متوسط القيمة العليا لمستوى التدخل هو معنى ذلك ان نظام الصرف هو اقرب الى الثبات pegged

واذا كان متوسط القيمة الدنيا لمستوى التدخل هو او حتى قريب من الصفر معنى ذلك أن نظام الصرف هو نظام مطلق التعويم، وبهذا فان مستوى تدخل السياسة النقدية التي يمارسها البنك المركزي العراقي في سوق الصرف تعد معقولة في تدخلها وليست شديدة الإفراط وهي أعلى من الصفر ولكن اقل من الواحد بكثير، حيث يعني ان سوق الصرف تتحدد تلقائياً على وفق قوى العرض والطلب ومستوى التدفقات الداخلة والخارجة من العملة الأجنبية.

٥. الاستنتاجات:

لما تقدم، فان تشخيص نظام الصرف بالعراق على انه نظام معوم مدار managed float، يعكس بصورة جلية مستوى تدخل البنك المركزي العراقي في سوق الصرف ليمثل المستوى الأمثل في تنفيذ إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي التي تقود الى خفض التضخم ورفع القيمة الخارجية للدينار العراقي وبنسبة ارتفع فيها سعر صرف الدينار العراقي خلال مدة الدراسة بما يزيد على ٤١٪. رافقه تطور ايجابي ملحوظ في صافي الاحتياطيات الأجنبية من دون حدوث تقلبات ضارة ومؤثرة. في وقت بات فيه التضخم في البلاد تحت السيطرة ولأول مرة منذ اكثر من عقدين من الزمن مما يعد نجاحاً للسياسة النقدية العراقية في حسن اختيارها لأدواتها ووسائلها في تسيير تلك السياسة بصورة مثلى نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد حاضنة النمو الاقتصادي الذي تنشده البلاد في رسم مستقبل ازدهارها ونمائها وتقدمها.

د.مظهر محمد صالح
مستشار البنك المركزي العراقي

مدن الغاز بين كردستان و جنوب العراق

د. عبد الجبار عبود الحلفي×

تعد المشروعات الناجحة للشركات النفطية في مختلف مدن العالم، دروساً يمكن الاستفادة منها في إعادة إقامة وتوطئة تلك المشروعات في مدن جديدة ذات إمكانات نفطية وغازية معروفة، خاصة تلك المشروعات القائمة على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وتعظيم الإفادة منها، من خلال تأسيس صناعات لاحقة Down Stream .

ولعل تجربة شركتي (دانا غاز) و(الهلال النفطية) في إقليم كردستان العراق تمثل أفضل المشروعات الناجحة لشركتين عربيتين نفطية في القطاع الخاص العربي. والتساؤل المطروح هنا: هل يمكن إعادة تلك التجربة في جنوب العراق أو في وسطه لإقامة مدينة غازية، مثل مدينة البصرة على سبيل المثال، بما تمتلكه من موارد غازية ضخمة مع افتقارها الى محطات طاقة كهربائية تغطي الطلب المحلي المتزايد؟

تجربة دانا غاز ونفط الهلال في إقليم كردستان العراق

لم تكن إمكانات الطاقة الكهربائية في إقليم كردستان العراق تغطي طلب الحاجة للاستهلاك إلا بنسبة لا تزيد على ٥٠٪ تقريباً لمدن الإقليم الثلاث، أربيل، السليمانية، دهوك، حالها حال مدن العراق الأخرى، مما جعل الأهالي يعتمدون على المولدات الكهربائية للقطاع الخاص في الحصول على الطاقة للاستهلاك المحلي في أوقات انقطاع التيار الكهربائي المبرمج، ما جعل الأحياء السكنية تزدحم بالأسلاك الكهربائية الممتدة من المولدات الى المنازل والمحال التجارية وغيرها، (شاهد كاتب المقال هذا الوضع في العام ٢٠٠٧ قد أدى هذا الوضع في النقص في إمدادات الطاقة الكهربائية الى تذمر الأهالي وخاصة أصحاب المعامل والورش والحرفيين فضلاً عن الحرج الذي يصيب المستشفيات والمؤسسات الحكومية الأخرى . فبادرت حكومة الإقليم الى مفاتحة شركتي دانا غاز والهلال النفطية لاستثمار الموارد الغازية في الإقليم، وبعد مفاوضات سهلة عقد اتفاق وتحالف ستراتيجي في نيسان / ابريل ٢٠٠٧ باستثمارات بلغت ٦٥٠ مليون دولار مناصفة بين دانا غاز ونفط الهلال، ما جعله اكبر استثمار يتقدم به القطاع الخاص في العراق منذ العام ٢٠٠٣ وحتى الآن بهدف توفير ١٢٥٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية من محطات كهربائية جديدة تخدم أكثر من (٤) ملايين من سكان الإقليم العراقيين هناك في مختلف الأغراض . وقامت الشركتان بأجراء مسح زلزالي للمنطقة ذات الطوبوغرافيا الجبلية الوعرة والمعقدة بما تحتويه من ألغام قديمة والتواءات، ومن تنفيذ سلسلة من عمليات الاستكشاف والتنقيب لحقول الغاز وحفرها وتشغيلها، وتركيب معدات معالجة متطورة . وتضمن المشروع إنتاج ٣٠٠ مليون قدم مكعب غاز يومياً خلال منتصف العام ٢٠٠٩ وجرى البدء بأنتاج ٧٥٠ مليون قدم مكعب يومياً نهاية العام ٢٠٠٨ بعد تشييد خط أنابيب بطول ١٩٠ كيلومتراً وقد بدأ المواطنون هناك يشعرون بنعمة الكهرباء وهم يستقبلون العام ٢٠١٠.

ومن المؤمل إنجاز مشروع (مدينة كردستان الغازية) وهو مشروع صناعي ضخم رائد ومبتكر يهدف الى تعظيم الإفادة من موارد الغاز المتوفرة في المنطقة لغرض إنشاء مؤسسات صناعية متكاملة وتشجيع القطاع الخاص للدخول في استثمارات صناعية متنوعة ذات العلاقة بالغاز الطبيعي واستخداماته في الإقليم، ما يؤدي الى تشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة وتخفيض البطالة والفقر وزيادة معدلات النشاط والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة على مراحل متلاحقة، والآن بدأ التحسن واضحاً في الطاقة الكهربائية في مدن الإقليم مما جعل المواطن متمتعاً بالطاقة الكهربائية مع تشغيل مصانع القطاع الخاص والعام بالاعتماد على المصادر الغازية.. إن هذه التجربة بكل المقاييس يمكن تعميمها على أكثر المدن العراقية خاصة تلك التي تتوافر فيها مصادر الغاز الطبيعي.

البصرة بوصفها مدينة غازية

إن اختيار مدينة البصرة لكي تكون مدينة غاز في جنوب العراق وكنموذج تحتذى به مدن عراقية أخرى مستقبلاً يأتي لأسباب عدة في مقدمتها :

١- توفر كميات ضخمة من الغاز الطبيعي تقدر بنحو ١ ، ٧ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المؤكد ونحو ١، ٩ تريليون متر مكعب محتمل، فضلاً عن وجود ٦٥ مليار برميل من النفط الخام كاحتياطي ونحو ١٢٥ محتملاً، ان الغاز الطبيعي المنتج في شركة نفط الجنوب والمقدرة (٩٠٠) ألف قدم مكعب قياسي ينصرف الى مشروع الغاز في خور الزبير ومصنع تسييل الغاز، وهناك غاز محروق مهدور تقدر كمياته بنحو مليار متر مكعب سنوياً . وبالرغم من عقد اتفاقية بين الحكومة العراقية وشركة شل لاستثمار ٧٠٠ ألف قدم مكعب من الغاز يومياً العام ٢٠٠٨ إلا أن الغاز المحروق ينتظر تقنيات متطورة للاستثمار، كما أن حقل السيبة الغازي غير المطور يتضمن نحو (٢٥٠-٣٥٠) مليار متر مكعب من الغاز الحر، حيث أكتشف الحقل في بداية ستينيات القرن الماضي من قبل إحدى الشركات الفرنسية هنا يمكن عقد اتفاقية عقد خدمة أو شراكة مع شركتي دانا غاز ونفط الهلال لاستثمار حقل السيبة كنواة لإنشاء مدينة غازية في جنوب العراق تضم مجمعات صناعية متطورة ومتكاملة، مثل صناعة البتروكيمياويات والحديد والصلب والأسمدة والألمنيوم؛ إذ يمكن استخدام الغاز المعالج والمصنع كوقود ولقيم لهذه الصناعات بما يخفض تكاليف الإنتاج والبنية التحتية ويسهم في حفز النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص التنمية العمرانية كالمعارض والفنادق والأسواق التجارية وإنشاء محطات كهرباء تعمل بالدورة الغازية المركبة خاصة وان المحطات الخمس الموجودة في البصرة حالياً تقدر طاقتها الكهربائية بـ(٨٠٠ ميغاواط) لقدمها وكثرة العطلات فيها بينما تحتاج البصرة الى نحو ١٥٠٠ ميغاواط على الأقل خاصة وان درجة الحرارة في الصيف تبلغ ٥٠ درجة مئوية.

٢- البصرة هي ميناء العراق الوحيد المطل على الخليج العربي، ما يسهل عمليات الشحن والتفريغ للسلع والمنتجات المصدرة والمستوردة.

٣- تضم البصرة قوى عاملة مهيأة للعمل من خريجي الجامعات والمعاهد بمختلف الاختصاصات، مما يسهم في خفض معدلات البطالة والفقر عند إقامة مدينة للغاز خاصة وان معدل البطالة بين الشباب يبلغ ٢٣٪، إننا نعتقد أن جعل مدينة البصرة مدينة غازية من شركتين عربيتين عرفت بمشاريعهما الناجحة سيجعلها نواة لمدن غاز أخرى في وسط وجنوب العراق بعدما نجحت التجربة في إقليم كردستان العراق، وأن الفرص الاستثمارية ترتبط باستثمار الزمن الذي يمضي سراعاً والاستثمار يبدأ بالمبادرة والإيمان بالنجاح.

× أكاديمي في جامعة البصرة

الصناعة العراقية وضرورة الارتقاء بها

■ خالد عبد الامير

الصناعة من أهم مقومات البناء الاقتصادي لأي دولة، وتعتبر مقياساً لتقدم الدول أو تأخرها، وعلى التقدم الصناعي صنفت الدول إلى دول متقدمة و دول نامية.

والصناعة اليوم في العراق تعاني من الإهمال والتهميش، وتجريدها من أسباب ديمومتها، وعدم إعطائها دورها الحقيقي في بناء الاقتصاد الوطني.

لقد كانت لأوامر الحاكم المدني (بول بريمر) بعد سقوط النظام السابق أوامر تحرير السوق، أثرها في خلق الفوضى الاقتصادية التي ما زلنا وبعد أكثر من ست سنوات نعاني من فوضويتها، وما زال السوق العراقي يعمل من دون ضوابط أو قوانين تنظم عمله.

في ظل هذه الظروف انحسر دور الصناعة العراقية لعدم قدرتها على المنافسة في ظل ظروف السوق الحالية.

وقد يتساءل البعض، هل لعدم كفاءة الخبرات العراقية دور في تراجع الصناعة العراقية؟ وهل لان الصناعيين العراقيين لم يعد باستطاعتهم مواكبة التطور التقني والتقدم التكنولوجي الهائل في العالم؟

للإجابة على هذين السؤالين يجب تشخيص أسباب التراجع، ولنعد إلى بداية السبعينيات التي شهدت نهوضاً صناعياً كبيراً، حين وضع الخبراء الاقتصاديون خططاً مستقبلية للقطاعين العام والخاص، ووضعوا الأسس القوية والمتينة لترصين الصناعة الوطنية، لتقليل حجم الاستيرادات وسد الحاجة المحلية من المنتجات والسلع ذات الكفاءة العالية، لتكون قادرة على منافسة المنتجات المستوردة ذات الماركات العالمية الشهيرة. وقد نشأت في تلك الفترة صناعات وطنية اكتسبت ثقة المستهلك العراقي لما تتمتع به من مزايا الجودة والسعر، فكانت تلك الفترة هي فترة البناء الاقتصادي وبناء ركائز البنى التحتية للصناعة العراقية، وإبداع العقل العراقي في مختلف مجالات الصناعة.

ولكن الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق هي التي أثرت على مستوى الصناعة العراقية، فالسياسة الهوجاء التي اتبعها النظام السابق أتت سلباً على الاقتصاد العراقي ككل، فالحرب العراقية – الإيرانية عام (١٩٨٠) قد سخرت كل الطاقات لخدمة المجهود الحربي والتصنيع العسكري وإهمال الصناعات المدنية الأخرى، ثم جاء احتلال الكويت وما نتج عنها من عقوبات اقتصادية دولية عام (١٩٩٠) التي دمرت البنى التحتية للصناعة العراقية، وأدت إلى هروب العقول ورؤوس الأموال المحلية، فيما بقيت بعض صناعات القطاع العام والخاص تعمل وفق متطلبات السوق الجديدة، من انخفاض القدرة الشرائية وتدهور العملة المحلية، حتى أصبح لزاماً عليها إنتاج سلعاً رخيصة الثمن وبكفاءة اقل ليتمكن المستهلك العراقي من اقتنائها.

وبعد سقوط النظام السابق عام (٢٠٠٣) انفتحت الأسواق العراقية على مختلف أسواق العالم، وقد أغرقت السوق العراقية بمختلف السلع الرديئة النوعية والرخيصة الثمن، في الوقت الذي لم تعد الصناعة العراقية قادرة على العمل ليس لعدم قدرتها على المنافسة، لكن لعدم توفر ظروف العمل المناسبة، فالوضع الأمني الذي أعقب السقوط وقلت الخدمات، والتضخم، كلها ساهمت في رفع كلفة الإنتاج، واتجه معظم أصحاب رؤوس الأموال إلى العمل في القطاع التجاري واستغلال الفراغ القانوني الذي ينظم السوق. ولكم يدهشنا عندما تتعالى أصوات تفتقر إلى الخبرة الاقتصادية أو الحس الوطني، والتي تمثل شريحة معينة من الطارئين على القطاع التجاري، الذي سخر هذه الفوضى لمصلحته الشخصية ومن دون التفكير بالضرر الاقتصادي للدولة أو المستهلك وامتداح هذه الفوضى بذريعة أنها (التجارة الحرة)، وعدم قدرة الصناعة العراقية على المنافسة، فهل البضائع التي غزت الأسواق العراقية قد خضعت للتقييس والسيطرة النوعية كما المنتجات العراقية تخضع لها. وكما أن هناك أصوات تدعو لعدم دعم الدولة للصناعة الوطنية لأنها تشكل عبئاً عليها فهل العبء الذي يشكله دعم الدولة للصناعة هو اكبر من الذي تقدمه ألان لإعانة العاطلين عن العمل؟

وهل توجد دولة في العالم لا تدعم صناعتها حينما تتعرض لظروف منافسة قد تفقدها أسواقها؟

على الدولة اليوم بهيئاتها التشريعية والتنفيذية، أن تنظر إلى الصناعة نظرة اقتصادية جادة وإقرار القوانين التي تحمي الصناعة الوطنية، ووضع الخطط الكفيلة بالارتقاء بها، باعتبارها إحدى مقومات البناء الاقتصادي، ورافداً من روافد الدخل القومي، والتخلي عن السياسة الاستيرادية الاستهلاكية، والاتجاه لدعم الصناعة بقطاعيها العام والخاص، فهي السبيل الوحيد لخفض نسبة البطالة ورفع المستوى المعيشي للمواطن العراقي، إنعاش الدخل القومي وتحقيق التكامل الاقتصادي.

الاقتصادي | العدد (1714)السنة السابعة -الثلاثاء (2) شباط 2010

استطلاع/ علاء مشذوب عبود

لم تزل بعض الأزقة الضيقة تعج بالمئات من المحال التي يمتهن بعض أصحابها حرفاً بعيدةً عن الثورة الصناعية، التي أكلت الأخضر بسعر اليابس في ملمح يؤكد بوناً شاسعاً بيننا وبين دول المنطقة التي لحقت بركب التقدم التقني والتكنولوجي قبل عقود من الزمن، في وقت انشغل العراق بممارسات هوجاء للنظام السابق أعاقت عملية التنمية والتقدم.

الإغراق السلعي يهدد مهناً.. وهي في طريقها للانقراض

فأصحاب المهن التي نستطيع القول أنها مهن خدمية تكاد تنقرض أو أنها في طور الانقراض وفي أحيان أخرى أصبحت أطلالاً بسبب فوضى الاستيراد والاغراق السلعي السيئ وإهمال الحكومة لهم من خلال عدم حمايتهم من تلك الموجة المسعورة عن طريق إعادة الحياة لهيئة أو دائرة التقييس والسيطرة النوعية أو تفعيلها أن كانت موجودة وغيرها من المؤسسات، وكذلك فرض ضرائب عالية على بعض البضائع التي تضرب الجذر لتلك الأعمال التي يعتاش عليها الكثير من العوائل.

ورشة الكوثر للف الماطورات

يقول صاحب الورشة أن أغلب الورش قد غيرت مصالحها فمنهم من بدأ يعمل في تصليح الغسالات ومنهم من تحول محله الى سوبر ماركت وهي بذلك في طور الانقراض والسبب أن الماطورات المستوردة من مناشئ عالمية رديئة الصنع وتستخدم لمرة واحدة وخاصة من الصين كون أن سعرها ما بين (١٨-٢٥) ألف دينار بينما يصل كيلو السلك (النحاس) الى (١٦) ألف دينار وعندما تفتح الماطور لأي سبب فأن (الجبنة + البولبرين) يكون على وشك استحقاق التبديل كونهما أيضاً غير أصليين زائداً جهدي ليصل مبلغ التصليح الى أكثر من (٢٥) ألف دينار وهذا ما يفوق قيمة المستورد ويسمى (ملفوف) ؟ أما النقطة الثانية فأن أغلب الماطورات المستوردة تكون أسلاكها من (الفافون) وبالتالي لا يمكن لنا الاستفادة من أنقاضها في حالة إرادة صاحبه أن يعيد إليه الحياة وهذا الماطور مثل كثير من الأشياء في حياتنا هذه فهي للاستعمال لمرة واحدة فقط؟

معمل أحذية الرائد

ويقول (مؤيد جواد زكي): لقد ورثت هذه المهنة من والدي وكنت فرحاً جداً بذلك كوني أخدم الناس جميعاً فكثيراً منهم لا يجد له حذاء وشحاطة على وفق مقاسه الخاص، فأقوم أنا بحل مشكلته فهم كثيرون ومنهم (المعاقون، القدم الفلات منذ الولادة والكثير ممن يولدون وفي رجلهم قِصر بما يقارب (٦) سنتمتر وبعض الأقدام تكون غير متساوية بمعنى أن تكون اليسرى أكبر من اليمنى أو العكس) وكان يعمل لدي أكثر من (١٥) بين أسطة وعامل، وكنا نبيع بضاعتنا الى أسواق بغداد وكذلك محال المحافظة ذات البيع المباشر للمواطنين، ولكن الذي حصل الآن هو انفتاح أسواق العراق ودخول البضاعة الفاسدة والرديئة من مناشئ عدة وخاصة من الصين حيث يعمد التجار الى استيراد النوعية الرديئة، أما الآن فنحن في طور غلق هذه المعامل بعد أن ترك الأسطوات والعمال ورشنا وأنا لا أعرف عندما أصنع بضاعة لمن أبيعها؟ مما اضطرني الى ركوب الموجة ولكن بصورة ترضي الله ونفسي وهي أني أستورد بضاعة من تركيا وسوريا وأبيعها للآخرين. وأحب أن أذكر لكم معلومة لم يسلط الأعلام عليها الضوء، وهي أن الدول المانحة قد رصدت لاتحاد الصناعات مبلغاً وقيمته (٤٢٠) مليون دولار توزع على المحافظات، لكن إتحاد الصناعات وزع (٩٠) مليون دولار فقط في بغداد أما المحافظات فلم نسلم أي شيء وأنا مسؤول عن كلامي هذا ! والسبب هو جاء كتاب لهم يقول تريثوا؟ والمسؤول عن ذلك وزير الصناعة آنذاك ومسؤول كبير في الدول الأخرى؟ بعد أن طلبوا منا أن نقدم معاملات بدأنا بتكملتها وبعد شروط تعجيزية من الشهر السادس عام٢٠٠٨ الى الشهر الرابع عام ٢٠٠٩ وقد كلفتنا تلك المعاملة مليون دينار عراقي وحتى الآن نحن ننتظر الفرج من الله والحكومة في صرف المبلغ الممنوح من الدول الأجنبية وليس من الحكومة الوطنية.

ورشة حدادة

أما عبيد الحداد فيقول: أن مهنتنا هذه تلفظ أنفاسها الأخيرة بسبب المستورد من الصين وإيران فالتجار لم يبقوا شيئاً لم يجلبوه من (سكين التكريب الى جنكال القصاب والمروحة السقفية وحتى الزناجيل والسناسل والمطارق والمناجل ورؤوس المساحي وكل ما يدخل في عملنا تم جلبه من الخارج) أنه تدمير لهذه الورش الوطنية التي تساعد على ديمومة المهن الأخرى كافة، وبعد فأن الحكومة لا تعطينا النفط لنوقد به كورنا، بل تعطيه للمكوى والخباز مما يضطرنا لشرائه من السوق السوداء! إن المشكلة الحقيقية أننا ورثنا هذه المهن من آبائنا ولا نعرف غيرها، أن العمل الآن شبه متوقف وهو موسمي بعد أن كان على مدار السنة وخاصة (سكين التكريب) حيث كان بالأمس توجد مواسم زراعية على طول السنة (الرز، الحنطة، الشعير ...) وكذلك قصاص النخيل ولكن شحت المياه وقلة الكري أودت بالزراعة الى هذا التدهور، وكذلك ضعف الثروة الحيوانية فقد كنا نعمل (بوجات) لوضع الأكل فيه للدواجن والأغنام ولكنه الآن كله مستورد لم يبق ألا أن يستوردوا أناساً، وهم فعلوا ذلك فتجد الآن من دول شرق آسيا الكثير منهم.

سمكرة النور

ويكمل (صباح عبد علي) صاحب ورشة للسمكرة بعد أن يؤكد أنها تلفظ أنفاسها الأخيرة بأن السبب هو مزاحمة البضاعة الخارجية لهذه الصناعة اليدوية والتي تأتينا من دون قيود من دول الجوار وهي (إيران، سوريا، الأردن) وأطلب حماية المنتج الوطني لأن مضار الخزانات غير معروفة ولا توجد بحوث من قبل الحكومة لمعرفة مدى صلاحيتها أو مضارها للناس ؟ في السابق كانت مهنة صناعة خزانات الماء مزدهرة بالإضافة الى صناعة (دكتات) التبريد والتدفئة والثلاجات اليدوية وأحواض الماء، لكن وجود خزانات الماء البلاستك المستورد جعلتنا نفقد أبواب رزقنا ؟ ونحن لسنا ضد الانفتاح أو الاستيراد ولكن على أساس عدم الأضرار بتلك الحرف التي هي أساس الثروة الوطنية والتي يشتغل من خلالها الكثير من العمال، وأحب أن أقول أن (البليت) المغلون التي كانت المؤسسة العامة تعطيه لنا كان أميناً ١٠٠٪ وحتى عندما يصدأ الجزء العلوي منه نستطيع أصلاحه لكن المستورد من البلاستيك يحتوي على مواد كيمياوية (حبيبات) بالإضافة الى أنه يسبب رائحة في الماء، لذلك أنبه كل السياسيين من أن اعتماد البلد صناعياً على البلدان المجاورة لهي مجازفة مجنونة! وهي ضربة قاضمة للاقتصاد الوطني، في الوقت الذي كان فيه النظام المقبور يعطينا المواد الأولية، أضحت حكومتنا الوطنية التي انتخبناها في مكان بعيدة عن همومنا المعيشية؟!

ورشة تصليح الساعات

ويكمل (كاظم الزاملي) ما بدأه الآخرون بعد أن يؤكد أن الزوال لمثل هكذا مهن حتمي ويقول أن من مثلي معوقاً ولا أمتهن غير هذه المهنة فأين السبيل؟ لقد غزت أسواقنا البضاعة الرديئة، وبالرغم من أن الجيل الجديد يجد الجوال يعوض عن الساعة لكن لو أخذت المؤسسة (أي الدولة) على عاتقها استيراد الساعات ومن المناشئ العالمية (اليابان، سويسرا...) لأعادت لهذه المهنة الحياة وبالتالي لنا علما أن شعب العراق ذواق ويلبس الساعة والدليل أنه يشتري الساعات الجيدة من دول الخليج بأسعار ما بين (١٠٠-٢٠٠$)، بل ويبحث عن الساعة القديمة ويشتريها بأعلى من هذه الأرقام بكثير، ويكمل زميله فيقول أن البضاعة الصينية تخنقنا وأن عملنا يقتصر على تبديل أشياء بسيطة مثل (الميل، الجامة، السير، البيم) ومثل هذه الأشياء لا تسد رمقنا بعد أن كانت لدينا معارض لبيع وتصليح الساعات.

والحديث يطول عن أولئك المسكوت عنهم أو المهمشين مثل (النداف، ومعامل الألبان، والخراط، والجراخ، والنجار...) وأنا اعتقدهم أديم الصناعة الوطنية والعمود الفقري لديمومة الحياة للكثير من العوائل التي لا تطلب الملايين من الدولارات أو المناصب السياسية بقدر ما تطالب بلقمة عيش شريفة، مثلما تطالب الحكومة والأحزاب بحمايتهم من المستورد الرديء ذي المنشئ الصيني الذي يخنق أرزاق تلك الطبقة البسيطة والجميلة من طبقات المجتمع العراقي؟

القوانين أصبحت واقع حال

والآن بعد ان اصبحت قوانين حماية المنتج المحلي والحد من الإغراق السلعي واقع حال بعد إقرارها من مجلس النواب، ترى هل تستطيع السلطة التنفيذية تفعيلها لأحداث نقلة نوعية في الأسواق المحلية؟ سؤال يتردد على ألسنة السواد الاعظم من الناس.

الاقتصاد الياباني ما بعد الحرب العالمية الثانية

إعداد / المدى الاقتصادي

اليابان تحتل المركز الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي هو الفارق بين ما تصدره الدولة و ما تستورده من سلع و خدمات حيث تشكل التجارة اليابانية ٧٪ من التجارة العالمية، فيما تحتل اليابان المركز الثالث عالميا من ناحية القدرة الشرائية للأفراد بعد أمريكا و الصين.

ما أوصل اليابان إلى هذه المراكز المتقدمة على الصعيد العالمي هي الصناعات خاصة الثقيلة منها التي تشكل العصب و المحرك الأساسي للاقتصاد حيث تعد اليابان أكبر منتج للحديد و الصلب و السيارات و السفن في العالم، فعلى الرغم من أنها لا تمتلك العديد من الموارد الطبيعية إلا أنها تستورد المواد الخام و تقوم بتحويلها إلى مواد أولية و من ثم بيعها و تصديرها.

وهذا التنوع الكبير في الصناعات اليابانية و درجة التنافس الكبيرة التي حققتها مختلف الشركات اليابانية على الصعيد العالمي من خلال الجودة العالية التي قدمتها على مر السنين حتى تلك المتخصصة بالخدمات إذ أن قطاع الخدمات بات يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد لتصبح بعض من شركات الخدمات رائدة في العالم أبقت اليابان من أكبر القوى الاقتصادية عالميا، إذ أن البنك المركزي الياباني الآن يمتلك ثاني أكبر احتياط في العالم بعد الصين.

ولكن الأوضاع لم تكن دائما كذلك، حيث مرت اليابان في أوقات صعبة خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث سخرت فيها كل طاقاتها وازدهارها التي كانت قد حققتها بدءاً من أعوام ١٨٦٨ مع حقبة الإمبراطور Meiji الذي طور نظام التعليم و أسس النظام الصناعي في البلاد، إذ عاد الظلام يخيم على سماء البلاد و أهم المعالم كانت الدمار، البطالة و التضخم.

فبعد الحظر النفطي الذي وضعته الولايات المتحدة على اليابان بعد أن غزت أجزاء من الصين في عام ١٩٣٧ لتدوم الحرب بين اليابان و الصين حتى ١٩٤٥، قامت اليابان في السابع من كانون الأول من عام ١٩٤١ بشن هجوم على بيرل هاربر في الولايات المتحدة معلنة الحرب ضدها لتكون نقطة دخول أمريكا في الحرب العالمية الثانية.

وفي عام ١٩٤٥ بعد أن أطلقت الولايات المتحدة القنبلة النووية على هيروشيما وناجاساكي قامت اليابان بالاستسلام من غير شروط، لتبدأ حقبة الاحتلال الأمريكي الذي دام من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ إذ تم في غضون هذه الأعوام إنشاء دولة ديمقراطية بينما أنفقت الولايات المتحدة ١,٩ بليون دولار لإعادة البناء، و لكن الحرب العالمية الثانية تركت جروحاً عميقة في اليابان التي خسرت ملايين الأرواح بينما شهد الاقتصاد الياباني تدمير ٤٠٪ من البنية التحتية له فيما تبددت غالبية الثروات التي تم جمعها في العقود السابقة للحرب.

و لكن هذا الدمار حفز اليابانيين على توجيه كل طاقاتهم من أجل إعادة بناء الدولة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا خاصة أنهم كانوا يمتلكون بعض الخبرات من السابق، لذا ففي غضون أعوام قليلة و حتى منتصف الخمسينيات تم تطوير الصناعات بأفضل التكنولوجيات لتكون السلع و المنتجات ذات جودة عالية إذ كانت خاضعة لرقابة صارمة في كل مراحل الإنتاج ما حسن من سمعتها في الأسواق العالمية.

و في أعوام الستينيات التي اعتبرت الأعوام الذهبية بعد أن فتحت اليابان أبوابها إلى السوق العالمي تم تطوير أنواع جديد من الصناعات مثل السيارات، الكيماويات، السفن و النسيج خاصة مع السياسة التي اتبعها رئيس الوزراء Ikeda Hayato الذي كان له دور فعال رئيسي في عودة انتعاش الاقتصاد الياباني الذي وصل إلى نمو بنسبة ١٣,٩٪ عندما ترك منصبه، حيث أقبل على تخفيض الفائدة و الضرائب من أجل تشجيع الاستهلاك، زيادة الإنفاق الحكومي على تطوير البنية التحتية و بعض من سياساته ما تزال متبعة إلى الآن، إذ تم حينها تحقيق المعجزة الاقتصادية ففي عام ١٩٦٥ وصلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩١ بليون دولار.

وأيضا زيادة الاستثمارات في مختلف القطاعات خاصة الطاقة و الصناعات التحويلية و المواصلات، بينما تم تطوير النظام التعليمي ليسهم في توعية اليابانيين لتتشكل قوة عاملة فعالة، قوية وذات مهارة عالية ساهمت بشكل رئيسي في تحسين مستويات الإنتاج بعد أن انتقلت شيئا فشيئا من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى، في حين تم تنويع مجال عمل الشركات و تم تحرير التجارة لتصبح أكثر تنافسا على الصعيد العالمي و هكذا عادت مستويات الإنتاج في منتصف أعوام الخمسينيات في اليابان إلى سابق عهدها، بل وأفضل.

ومن خلال السمعة التي اكتسبتها السلع و المنتجات اليابانية زادت ثقة المستهلكين العالميين فيها و بما أن الأسعار كانت أقلاً شهدت اليابان ارتفاعاً حاداً في الصادرات فاقت الواردات خاصة إلى الولايات المتحدة التي وصلت إلى ٢٠,٠٪ من ٢,٠٪ لتصبح أكبر سوق للمنتجات اليابانية حتى يومنا هذا، وهكذا ما بين أعوام ١٩٥٣ و١٩٦٥ شهدت اليابان نمواً في الناتج المحلي الإجمالي فاق ٩,٠٪، أما في أعوام ١٩٧٠ و١٩٧٣ تم تطوير قطاع الخدمات الذي بدأ يعادل الصناعات في أهميته.

أزمة النفط

بما أن اليابان كانت قد أصبحت من كبرى بلدان العالم صناعيا و كان اعتمادها على النفط المستورد كبيراً فإن أزمة النفط لعام ١٩٧٣ التي استمرت حتى ١٩٨٦ زعزعت الاقتصاد الياباني و خاصة الصناعات بشدة، حيث بدأت هذه الأزمة في ١٥ من تشرين الأول من عام ١٩٧٣ بعد أن قامت منظمة أوبك للدول العربية المصدرة للبترول إضافة إلى كل من مصر و سوريا بحظر إمدادات النفط عن الولايات المتحدة و دول أخرى مؤيدة لإسرائيل في احتلالها لفلسطين و لأجزاء من مصر وسوريا.

لكن المشكلة لم تتوقف على تخفيض الإمدادات إذ قام أعضاء أوبك في ١٩ من تشرين الأول من العام ذاته بالإقرار على رفع أسعار النفط لتعم الفوضى في الأسواق بالتالي صعد سعر البرميل أربعة أضعاف ليصل إلى ١٢ دولاراً للبرميل من ٣ دولارات للبرميل، الأمر الذي ولد تضخماً شديداً فيما كانت العديد من الدول الصناعية تشهد تباطؤاً في نشاطاتها الاقتصادية بسبب تضرر هذا القطاع بالتالي و بعد انهيار أسواق الأسهم الذي بدأ عام ١٩٧٣ و حتى ١٩٧٤ فقد دخل العالم حالة ركود شديدة.

في اليابان أزمة النفط كانت السبب وراء أول تراجع في الصناعات اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية متزامناً مع ارتفاع حاد في التضخم، و لكن بالمقابل تم التوجه نحو صناعات الأقل تطلبا للطاقة و النفط و ذات التكنولوجيا العالية مثل الإلكترونيات لتشمل الأدوات الكهربائية و الكمبيوترات التي تم تطويرها في تلك الفترة لتصبح من الصناعات الضخمة في اليابان، بينما في تلك الفترة تم أيضا تطوير قطاع الخدمات.

تبعا لهذا النهج الجديد نجحت اليابان في إبقاء اقتصادها على نمو في أعوام السبعينيات والثمانينيات ما بين ٤٪-٦٪ على الرغم من أن مواردها الطبيعية قليلة بينما العديد من الدول كانت تختبر أوضاعا صعبة للغاية خاصة أن أزمة نفط أخرى تولدت في عام ١٩٧٩ عندما خفضت إيران تصديرها للنفط مما ساهم في ارتفاع أسعار النفط من جديد و لكن منذ عام ١٩٨٠ و حتى ١٩٨٦ عندما انتهت أزمة النفط استمر أسعار النفط بالانحدار.

أعوام الثمانينيات حتى الوقت الحاضر

منذ بداية الستينيات و حتى الثمانينيات من القرن الماضي حافظت اليابان على أدائها الرائع إذ كان معدل النمو في الستينيات ١٠٪ وفي السبعينيات ٥٪ لتصبح في المركز الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة في ما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي وفي الثمانينيات ٤,٠٪، و لكن نظرا لإقبال اليابانيين على الادخار الذي زاد السيولة في البنوك و نظرا للاستثمار الأكثر من اللازم في الثمانينيات التي شكلت فقاعة خاصة في القطاع العقاري بينما ارتفع مؤشر نيكاي ٢٢٥ للأسهم اليابانية في ٢٩ من كانون الأول من عام ١٩٨٩ إلى أعلى مستوياته على الإطلاق عند ٣٨٩٥٧,٤٤ و ارتفاع الين جميعها كانت عوامل ساهمت في وقوع الاقتصاد في ركود.

وعندما انفجرت الفقاعة وقع الاقتصاد في ركود عام ١٩٩٢ خاصة أن البنك المركزي الياباني تأخر في تخفيضه للفائدة بالتالي خرج العديد من الأموال لخارج البلاد بينما تراجع الاستهلاك المحلي و الثقة بالاقتصاد بشدة و تضرر العديد من الصناعات حتى القوية منها مثل السيارات و الإلكترونيات، في حين أن البنوك باتت عاجزة عن تقديم القروض بسبب تراجع السيولة التي دفعت بعض الشركات المالية للإفلاس.

وبدأ الاقتصاد الياباني يختبر انكماش التضخم في بداية التسعينيات و هكذا أقبل البنك المركزي على تخفيض الفائدة بالقرب من الصفر وأبقاها عند هذه المستويات لفترة طويلة و لكن لم تنجح في رفع الأسعار، و بالرغم من أنه في ٢٠٠٦ عاد البنك المركزي الياباني برفع الفائدة إلى ٠,٥٪ إلا أن هذه الفائدة ما زالت الأدنى بين الدول الكبرى في حين أن مخاطر انكماش التضخم ما زالت تهدد الاقتصاد حتى وقتنا الحالي.

آثار انفجار الفقاعة دام لفترة طويلة في الاقتصاد خاصة في أسواق الأسهم حيث تراجع مؤشر نيكاي في نيسان من عام ٢٠٠٣ حتى الأدنى ٧٦٠٣,٧٦ قبل أن يرتد من جديد حتى الأعلى عند ١٨١٣٨ في حزيران ٢٠٠٧، بينما الفائدة المتدنية لفترة طويلة و الضمانات القليلة التي طالبتها البنوك ساهمت في تولد ظاهرة جديدة و هي تجارة العائد التي يقوم فيها المستثمرون بالاقتراض في الأصول منخفضة العائد و الاستثمار في الأصول مرتفعة العائد من أجل تحقيق المكاسب من الفارق بين أسعار الفائدة.

الأكثر قراءة العملات الرئيسة تتداول في نطاق ضيق مائل نحو التراجع أمام الدولار قبيل تسارع نمو أكبر اقتصاد في العالم بيانات اقتصادية متعددة و أداء ضعيف للأسهم الآسيوية خلال الأسبوع المنقضي الأسهم الآسيوية تشهد أكبر خسائر أسبوعية منذ آذار العام الماضي ارتفاع المنازل المبدوء إنشاؤها في اليابان ارتفاع المؤشر القائد في كوريا الجنوبية.

التقارير اليومية التحليل الفني للعملات الرئيسية التحليل الأساسي للعملات الرئيسية التحليل الفني للعملات المتقاطعية التحليل الفني للمعادن الثمينة التحليل الأساسي للمعادن الثمينة التحليل الفني للنفط التحليل الأساسي للنفط.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

☐ صندوق استثمار مفتوح (Open-End-Fund) :
هو صندوق استثمار لايحدد عدد اسهمه.

☐ سوق غير نظامية (OTC):
هي سوق فعلية لتداول الاوراق المالية ويقوم المتعاملون بعمليات التداول عن طريق الحاسب الآلي او الهاتف بدلاً من اتمام العملية عن طريق المزاد في مكان رئيس مثل بورصة نيويورك للاوراق المالية.

☐ الاسهم الممتازة (Preferred Stock):
اذا ما كنت تملك هذه المطلقة العليا من الاسهم، فانك تحصل على كوبون الربح لأسهمك قبل المساهمين العاديين اذا ما قامت الشركة بالتصفية فانك ايضا تحصل على الاصول قبل المساهمين العاديين والشيء الوحيد الذي لا يمكنك الحصول عليه هو حق التصويت.

☐ الخيار:
الحق في بيع او شراء الأوراق المالية عند سعر معين خلال فترة معينة وغالباً ما يتم التداول في الخيارين.

☐ البيع بشرط التسليم الآجل:
يحب المضاربون هذا الأسلوب الذي يمكنهم من المراهنة على ان سعر ورقة مالية سيهبط وهو يعمل كما يلي: ان تقوم باقتراض الأوراق المالية من السمسار الذي تتعامل معه وتقوم ببيعها واذا هبط السعر تقوم بشراء الأوراق المالية التي تدين بها للسمسار وتعيدها اليه وتحتفظ بالفرق بين سعر البيع والسعر الذي اشتريتها به مرة أخرى ولكنك ستقع في ورطة اذا ما ارتفعت الأسعار حيث سيكون عليك ان ترد الأوراق التي مازلت مدينا بها الى السمسار.

☐ نسبة السعر الى الأرباح:
هذا هو احد المقاييس لدى ثقة المستثمرين في سهم معين وهو يبين المبلغ الذي هم على استعداد لدفعه مقابل كل سهم من اسهم الشركة ويمكنك حساب ذلك بقسمة السعر الحالي للسهم على أرباح السهم في العالم الماضي.

☐ السوق الأولية:
هي السوق التي تباع فيها الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية مثل الأسهم او تذهب حصيلة البيع الى الشركة المصدرة والسوق الثانوية هي حيث يتم التداول للأوراق المالية بعد شرائها من الشركة المصدرة.

☐ التوكيل:
هو إقرار مكتوب من مساهم يعني فيها شخصاً آخر للتصويت بدلاً منه في اجتماعات الجمعية العمومية للشركة.

☐ أمر بيع:
هو خيار ببيع كمية معينة من الأسهم بسعر محدد خلال وقت محدد.

☐ أرباح محتجزة:
هو المبلغ الباقي من الأرباح بعد دفع كوبونات الأسهم، وهي تتراكم ، كما انها تعتبر إضافة الى رأس المال الموجود عند بدء الشركة.

☐ العقد على حقوق الملكية:
هو مقياس للربحية عن طريق قسمة صافي الدخل على حقوق ملكية الأسهم العادية.

الاقتصادي | العدد (1714)السنة السابعة -الثلاثاء (2) شباط 2010

سـوق الأسـهم المـاليـة

(١٨)

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

الأسهم كاستثمار

يعرف السهم على انه الاتفاقية المبنية بين حامل الشركة وحامل السهم الذي يدعي الملكية النسبية في الشركة.

فتوافق الشركة على هذا الترتيب لكونه وسيلة للحصول على المزيد من الأموال التي تستخدم في عمليات التوسيع او في دفع بعض من التزاماتها الموجودة.

ويسهم المستثمر بأمواله لانه سيشارك في المكافأة التي سيحصل عليها عن طريق الارباح الاقتصادية العائدة من ملكيته، ويشار بصفة عامة الى هذه المكافأة المعطاة الى مالك السهم بسهم العائدات.

ويحقق مالك السهم الأرباح الاقتصادية بطريقتين مختلفتين الأولى عن طريق الأرباح التي تدرها الاعمال المربحة من إيراد السهم المالي ولا يشترط ان تدر هذه الاعمال بالأرباح، وتقوم معظم الشركات المشهورة بأجراء شائع وهو ان تعطي الإيرادات على اساس منظم وتقوم من بعد ذلك بزيادة كمية الإيرادات المدفوعة لمالك السهم شرط ان يكون العمل مدراً للأرباح وعلى نحو جيد.

والحالة الثانية التي عن طريقها يجني المستثمرون الارباح هي حالة ازدياد أسعار أسهمهم المالية وتعرف هذه الارباح بأنها أرباح رأس المال.

واذا جنت الشركة أرباحاً من إيرادات السهم المالي ولم تقم بدفعها لحامل السهم فأنها ستقوم بحفظ هذه الارباح وبهذا ستزداد قيمة الملكية النسبية لحامل السهم.

وسيظهر هذا الأمر في المداولة العلنية على شكل ارتفاع في أسعار الأسهم، ولربما يسأل أحدكم عن السبب، والسبب هو قيام المزيد من المستثمرين بالمزايدة على سعر السهم مادامت الشركة تستحق ذلك في تلك اللحظة.

إيرادات الأسهم المالية وأرباح رأس المال

تقوم الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة وبالمتوسط بدفع نسبة تقل عن النصف من أرباحها على هيئة إيرادات السهم المالي وتقوم بحفظ النصف المتبقي على هيئة الأرباح المالية المحتجزة.

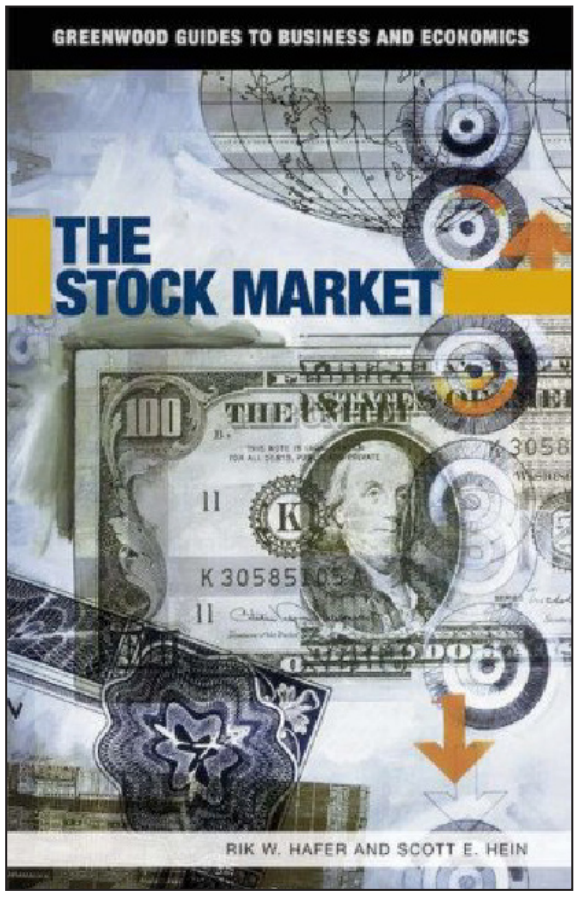

ويمكن ان يتفاوت نشاط دفع أرباح السهم المالي تفاوتا كبيرا من شركة الى أخرى فعلى سبيل المثال لا تقوم شركة بريكشير هاثاواي، وهي مؤسسة كبيرة يديرها وارن بفت وهو من اثرى الأفراد في أمريكا، بدفع إيرادات السهم المالي مطلقا حيث لا يستلم المساهمون في هذه الشركة أية أرباح دورية مستحصلة عن طريق دفع إيرادات السهم المالي بمرور الوقت، ولكن المستثمرين سيلاحظون زيادة كبيرة في تقديرات أسعار أسهمهم الخاصة وذلك بسبب قيام الشركة بحفظ الارباح لديها للقيام بأعمال استثمارية جديدة وعلى جانب اخر تجد ان معظم مؤسسات المنفعة العامة تقوم بدفع حصة كبيرة وعادلة من أرباحها لحاملي الأسهم وذلك على هيئة إيرادات السهم المالي. ويعتمد مستثمر وهذه الشركات على مدفوعات أرباح السهم المالي الدورية وهذه الطريقة تشبه الطريقة التي يعتمد عليها حاملو السندات والمتمثلة بقسائم الدفع الدورية.

وعلى أساس الوصف اللاحق يمكن للمستثمرين الاعتماد على الأرباح المستحصلة من طريقتين وتختلف المؤسسات واحدة عن الأخرى وذلك بحسب الستراتيجية التي تختارها الشركة لمكافأة مالك الأسهم.

وللسبب الأنف الذكر يعتقد الكثير من المحترفين بأن مالكي الأسهم يُقسّمون على مجموعتين بحسب قرارهم في اختيار الشركة التي يودون الاستثمار فيها.

فتفضل مجموعة منهم عائدات الاستثمار على هيئة المدفوعات الدورية المستحصلة من إيرادات الأسهم المالية، حيث تختار هذه المجموعة هذا النوع وذلك لان المدفوعات تظهر على نحو يمكن تخمينه عموماً، إذ ان هذا النوع يشبه تلقي الواردات من الشركة وبهذا فأن الأسهم التي تختار إعطاء إيراداتها لمالكيها تعرف عموما على انها أسهم الإيرادات، حيث تمثل الواردات المعتمدة على الدفع النقدي الدوري والمستحصلة من إيرادات السهم المالي تمثل المستثمر الذي يفضل إيرادات السهم المالي الدورية.

وتعد شركات المنفعة العامة كشركة الكهرباء المحلية من الشركات التي تعتمد نظام أسهم الإيرادات.

وان الأسهم الممتازة وبصفة عامة من إيرادات الأسهم الجيدة ما دامت إيرادات أسهمها المالية عالية ويتوجب دفعها قبل ان يتم دفع إيرادات الأسهم المالية العادية.

لا يحتاج بعض المستثمرين الى المستحصلات الناتجة من الدفع النقدي الذي يمكن تخمينه حيث انهم مرتاحون باستخدام النوع الثاني من الأرباح ويسمحون للشركات بأن تحتجز الأرباح لتعزيز وزيادة العائدات المستقبلية.

وبالمقابل يفضل بعض المستثمرين مثل عجلات الاستثمار هذه لطالما تقوم هذه الاستثمارات بتخفيض التزاماتهم الضريبية ولطالما تقوم الشركة باحتجاز أسهمهم لديها وتعيد تشغيلها فأن أرباحهم غير المعروفة تأتي من دون التزامات ضريبية، على العكس من إيرادات السهم المالي والتي تتطلب من حامل الأسهم ان يحصل على العائدات السنوية مرفقة باستقطاع ضريبي.

وتعرف الأسهم التي تعطي إيراداتها ولكنها تعطي أرباحاً لمالك السهم على هيئة زيادة في رأس المال على انها الأسهم المتنامية او رأس المال المتنامي، ولذا فأن بيركشير هاثاواي مثالٌ تقليدي على رأس المال المتنامي الذي لا يعطي أية إيرادات نقدية التي يزداد سعر السهم فيه حاضرا ومن المتوقع مستقبلا وبمرور الزمن.

وبالطبع فأن بعض الشركات تجد انه من المفيد تغيير الطريقة التي تكافئ بها مستثمريها وشركة مايكروسوفت خير مثال على هذا حيث ان هذه الشركة العمومية لا تقوم بدفع إيرادات الأسهم المالية ولسنوات طوال وهي الحال نفسها مع شركة بيركشير هاثاواي حيث وجدت الشركة انه بإمكانها حفظ أرباحها واستخدامها في الاستثمار الداخلي وعلاوة على هذا فأن مستثمريها لم يظهروا حاجتهم الى إيرادات الأسهم المالية.

وعلى الرغم من هذا فأن شركة مايكروسوفت العمومية وجدت انه من الأفضل ان تعطي عائدات الأموال لمالكي الأسهم بهيئة إيرادات الأسهم وذلك عندما جاء قانون الضرائب الحديث الذي نتج عنه استحصال الضرائب من إيرادات الأسهم المالية وبنسبة ١٥ بالمئة.

ووجد مالكو الأسهم الذين يعتقدون بأن لديهم أسهما متنامية أنفسهم يحصلون على إيرادات أسهم مالية علاوة على وجوب دفعهم الضرائب المفروضة عليهم.

وعلى الرغم من هذا لم يشعر المستثمرون بالاستياء العميق وذلك لكون الضريبة المفروضة على إيرادات الأسهم منخفضة نسبيا.

ويرى بعض المراقبين الماليين هذا التغيير الذي قامت به مايكروسوفت على انه إشارة مرسلة الى السوق تفيد بأن مايكروسوفت لا ترى ان فرص الاستثمار الداخلي ذات مردود جيد كما كانت تراه من ذي قبل.

عائدات الأسهم

من المهم ان نتذكر بأنه بإمكان مالك السهم ان يحصل على تلقي الأرباح الواحدة من طريقتين، وغالبا ما يركز المستثمرون على إيرادات الأسهم المالية المدفوعة والوقتية التي يمكن التنبؤ بها وذلك على حساب استثناءات رؤوس الأموال المتنامية المأخوذة بعين الاعتبار.

وعلى الرغم من هذا فان شركة بيركشير هاثاواي والتي لا تدفع إيرادات أسهم مالية على الإطلاق، بل تقوم بمكافأة مستثمريها برأس مال متنام وكبير جدا تعد من الشركات التي يجب حفظها في الأذهان كخير مثال.

فالمستثمرون الذين ليسوا بحاجة الى الدفع النقدي المنتظم والمستحصل من إيرادات السهم المالي والذين يقومون بحفظ أموالهم لدى شركة بيركشير هاثاواي للاستثمار تقوم الشركة بمكافأتهم بعائدات أسهم مالية كبيرة.

وتدعى الطريقة الأفضل لقياس ما يربحه مالكو الأسهم من استثمارهم بأجمالي العائدات او عائدات الأسهم، وتعرف عائدات الأسهم على انها مبلغ كل ارباح الاستثمار (إيرادات السهم المالي زائداً رأس المال المتنامي) مقسومة على كمية المال التي تم الاستثمار بها أساسا، فعلى سبيل المثال، هب ان شخصا ما قد اشترى مئة سهم مالي في مصرف هانكوك وبقيمة ٣٧,٠٠ $ للسهم الواحد وذلك قبل سنة مضت وهب أيضاً انه تتم مداولة هذا السهم المالي في هذا اليوم بـ ٣٩,٥٣ $ والآن افترض ان المستثمر قد تلقى مجموع ٤٠,٤٥$ من مدفوعات إيرادات السهم المالي للسنة الماضية وعلى مدى السنة الماضية يكون الإجمالي ٢٥٣$ في أرباح رأس المال (٣,٩٥٣,٠٠$ ناقصاً ٣,٧٠٠,٠٠$ و٤٠,٤٥$ من إيرادات السهم المالي المدفوعة) وبتقسيم إجمالي أرباح الدولار ٢٩٣$ على مبلغ الاستثمار الأصلي ٣,٧٠٠ $ يعطينا عائدا بـ٠,٠٧٩٣ أو٧,٩٣٪.

ان هذا العائد وكما هو محسوب في المثال السابق على الأساس السنوي يمكن ان يُقارن بنسبة الفائدة المنقولة عن إيداعات المصارف والعقود وذلك لمعرفة طريقة شراء السهم.

هيمنة الصين على سوق الصادرات العالمية

بدأ الكثير من الناس السنة الجديدة بالتصميم على تغيير طرقهم القديمة وليس الصين . ففي أواخر العام الماضي، أعلن نائب وزير تجارة البلاد، زونغ شان، أن الصين ستستمر في زيادة حصتها من الصادرات العالمية. وتُظهر الأرقام أن الصادرات في كانون الأول الماضي أكثر مما كانت عليه قبل سنة، بعد ١٣ شهراً من التراجعات المتّصلة. فقد هبطت صادرات الصين بنحو١٧ بالمئة في عام ٢٠٠٩ عموماً، غير أن بلداناً أخرى تراجعت حتى أكثر من ذلك. ونتيجةً لهذا، لحقت الصين بألمانيا لتصبح أكبر مصدِّر في العالم وقفزت حصتها من الصادرات العالمية إلى ١٠ بالمئة تقريباً، صعوداً من ٣ بالمئة في عام ١٩٩٩ .

ترجمة / عادل العامل

وتأخذ الصين شريحةً أكبر من السوق بأميركا. ففي الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٩ استوردت أميركا ١٥ بالمئة من الصين أقل مما في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٨، لكن وارداتها من بقية العالم هبطت بنسبة ٣٣ بالمئة، رافعةً حصة سوق الصين إلى نسبة قياسية، ١٩ بالمئة، بالرغم من أن عجز تجارة أميركا مع الصين قد ضاق، فإن الصين تتسبب الآن في نصف عجز أميركا الإجمالي تقريباً، صعوداً من أقل من ثلث في عام ٢٠٠٨. والاحتكاكات التجارية مع بقية العالم تحتدّ الآن، ففي ٣٠ كانون الأول الماضي صادقت المفوضية التجارية العالمية بأميركا على تعريفات جديدة على الواردات من الأنابيب الفولاذية الصينية، التي حكمت عليها المفوضية بأنها تتلقى العون بشكل غير عادل، وهذه هي القضية الأكبر من نوعها حتى الآنَ التي تتضمن الصين. وفي ٢٢ كانون الأول الماضي صوتت حكومات الاتحاد الأوروبي على مدّ الضرائب المضادة للنفاية على الأحذية المستوردة من الصين إلى ١٥ شهراً آخر.

ويصرّ الأجانب على أن السبب الرئيس وراء حصة السوق المتنامي للصين هو أن الحكومة في بيكين قد حافظت على عملتها ضعيفة، لكن هناك أسباباً أخرى عديدة وراء استمرار صادرات الصين على نحو أفضل من صادرات منافسيها خلال الكساد العالمي. فالدخول الأقل دفعت بالمستهلكين إلى سلع أرخص، وسمحت إزالة كوتات أو حصص النسيج العالمي للصين بزيادة شريحتها من السوق.

فإلى أي ارتفاع يمكن أن تبلغه حصة الصين من السوق؟ على مدى السنين العشر إلى عام ٢٠٠٨ نمت صادرات الصين بمتوسط سنوي نسبته ٢٣ بالمئة بلغة الدولار، أي أكثر مرتين من السرعة التي نمت بها التجارة العالمية. فإذا استمرت تتوسع بهذه الخطوة، فإن الصين يمكن أن تختطف تقريباً ربع صادرات العالم في غضون عشر سنوات، وذلك سيتفوق على حصة أميركا البالغة ١٨ بالمئة من صادرات العالم في أوائل الخمسينات، وهو رقم هبط منذ ذلك الحين إلى ٨ بالمئة.

ومن المحتمل أن تنمو صادرات الصين ببطء أكبر على مدى العقد القادم، حين يبقى الطلب في الاقتصادات الغنية خامداً، لكن حصتها من السوق ستستمر في الزحف على وجه الاحتمال، وقد تصل صادراتها في عام ٢٠١٤ إلى نسبة ١٢ بالمئة من التجارة العالمية.

إن حصتها ١٠ بالمئة هذه السنة ستتساوى مع تلك التي أنجزتها اليابان في ذروتها في عام ١٩٨٦، غير أن حصة اليابان قد هبطت متراجعةً منذ ذلك الحين إلى أقل من ٥ بالمئة. وقد تضرر مصدّروها بشكل سيئ بفعل الارتفاع الحاد في الين ـ بنسبة أكثر من ١٠٠ بالمئة في مقابل الدولار بين ١٩٨٥ و١٩٨٨ ـ ونقل كثيرون معاملهم إلى الخارج، بعضها إلى الصين. كما أن حصة سوق الصادرات المجمّعة لنمور آسيا الأربعة (هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية، وتايوان) قد بلغت الذروة عند ١٠ بالمئة قبل أن تنساب متراجعةً. فهل ستضرب صادرات الصين العائق نفسه كنتيجة لإضعاف المنافسة، أو تصعيد سياسة الحماية؟

لقد حسب بحثٌ لصندوق النقد الدولي منشور في عام ٢٠٠٩ أنه إذا بقيت الصين معتمدةً على الصادرات كما هي الحال في السنوات الأخيرة، ثم لتعزيز نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الـ ٨ بالمئة فإن حصتها من الصادرات العالمية سترتفع إلى نحو١٧ بالمئة عند عام ٢٠٢٠.

وللنظر في ما إذا كان ذلك عملياً أو معقولاً، قام المؤلفون بتحليل قدرة الاستيعاب العالمي لثلاث صناعات التصدير (الفولاذ، وبناء السفن، وصناعة المكائن) واستنتجوا أنه لتحقيق نمو الصادرات المطلوب، فإنه سيكون على الصين أن تخفض الأسعار، وهو أمر سيكون من الصعب تدبّره بشكل متزايد، سواء من خلال مكاسب الإنتاجية أم الضغط في الإرباح.

وعلى أية حال، فإن نمو صادرات الصين المستقبلية من المحتمل أن يأتي لا من الصناعات القائمة وإنما من منتجات ذات قيمة أعلى، مثل الأقراص الكومبيوترية والسيارات، كما رفعت صادرات اليابان سريعاً من مقياس القيمة، لكن في حين ذلك لم يكن كافياً لدعم مكاسب متينة في حصتها من السوق، تمتلك الصين فائدة الضوابط الرأسمالية التي ستمنع معدل سعر الصرف من الارتفاع بالحدة التي فعلتها اليابان في الثمانينيات. وحين تسمح بالفعل الصين للين بالارتفاع في نهاية الأمر، فإنها ستفعل ذلك تدريجيا الى حد كبير.

وهناك اختلاف كبير آخر وهو اتساع اقتصاد الصين. فالصين تتألف، في الواقع، من اقتصادات عديدة ذات مستويات أجور مختلفة، وحين انتقلت اليابان إلى صادرات أعلى قيمةً، فإن الإنتاجية المتصاعدة دفعت بالأجور إلى أعلى، جاعلةً الصناعات القديمة، مثل الأنسجة، غير تنافسية. أما في الصين، فحين تتحول المعامل في المناطق الساحلية الأغنى نحو السلع الأكثر تطويراً، فإن انتاج الأنسجة والأحذية يمكنه أن ينتقل إلى الداخل حيث تظل التكاليف أرخص. وكنتيجة لذلك، فإن الصين يمكن أن تكون قادرةً على البقاء منافسةً في سلسلة أوسع من الصناعات لمدة أطول.

ويتنامى العداء الأجنبي لهيمنة الصادرات الصينية. وكتب بول كروغمان، الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام ٢٠٠٨، قائلاً لصحيفة النيويورك تايمس مؤخراً: إن الصين بتخفيضها عملتها لدعم الصادرات " تزيح الطلب المحتاج كثيراً إليه بعيداً عن الاقتصاد العالمي الكاسد ". وأكد أن البلدان الضحايا للتوجه التجاري الصيني يمكن أن تكون على حق في اتخاذ إجراء لحماية إنتاجها الوطني.

عن/ Economist

الاقتصادي | العدد (1714)السنة السابعة -الثلاثاء (2) شباط 2010

رصدتها عين (المدى الاقتصادي)

ظواهر تشهدها بغداد تنتظر الحلول من الجهات الحكومية

بغداد / كريم محمد حسين

التجاوزات وانفتاح المعارض التجارية المتجاوزة على الأملاك العامة والشوارع الرئيسة في بغداد ظاهرة تستدعي التوقف كونها مشكلة كبيرة ومناظر لا تسر ولا تشجع، بل تعرقل الأداء الخدمي، حتى باتت بغداد تفتقر الى الجمال وانسيابية حركة السير والمرور في ظل صمت أمانة بغداد في تنفيذها للمشاريع التطويرية والتأهيلية والخدمية خصوصاً مشاريع شبكات الماء والمجاري.

معارض لبيع وشراء السيارات على الجزرة الوسطية

ظاهرة غريبة تستفز المواطن أولاً وتسلب حقه في السير والتنقل عبر هذه الجزرات الوسطية وثانياً تعد تجاوزاً صارخاً للقانون ومعرقلاً كبيراً للوضع الأمني الذي تغير نسبياً ، وتمثل أزمة السير والاختناقات التي أصبحت مملة ومرهقة للجميع إضافة الى السلوك المشين الذي يسلكه بعض من هؤلاء الذين يقفون في وسط الطريق ويزاحمون كل شيء ويتنابزون بشتى الألقاب والألفاظ النابية التي تخدش حياء السابلة المبتلين بهكذا نماذج تفتقر الى الوعي والحياء، اما البعد الاقتصادي لهذه الظاهرة فهي تستلب حق معارض السيارات المخصصة لهذا الغرض والتي تدفع الرسوم والضرائب والجباية وبالتالي تشكل عائداً وموردا مضافاً لميزانية الدولة وتحافظ على سلامة البنى التحتية من أرصفة وشوارع ومجار، ولتسليط الضوء على هذه الظاهرة علينا الانتقال الى المناطق التي تتواجد بها مثل هذه الظواهر التي بقيت منفلتة، فهي موجودة في منطقة البياع والشوارع الخدمية في حي العامل وفي مدينة الشعب شارع الصحة وفي الحرية والشعلة وحي الجوادين ولا تزال تنتشر كأنها وباء.

أسواق متنقلة

تبدأ هذه الأسواق من ساحة الخلاني الى ساحة الوثبة ومن بينها تبدأ الحكاية قبالة بناية أمانة بغداد وهيئة الضرائب وكلاهما معنيان بهذه الظاهرة فمنذ الصباح تبدأ حركة المارة المتعرجة او في حالة تقافز على الرصيف كونه مشغولاً ومكتظا تماماً من باعة (الحاجة بربع) الى بيع وفحص وصيانة المولدات الكهربائية والملابس والعدد والألعاب والأحذية وأحياناً الطيور ناهيك عن المأكولات والعصائر بألوانها الزاهية ولا نعرف او نذق يوما عصيراً لونه ازرق ويطلق عليه العصير السماوي كل هذه تدور قبالة أمانة بغداد وشارعها الكبير، اما بعد الساعة الرابعة تنسلخ هذه المنطقة عن بغداد وتغيب عنها العيون الساهرة فتتحول الى مرتع لكل المخمورين واللصوص وقطاع الطرق أحداث يقتصر عملهم على سلبك جهاز الموبايل وأحياناً المحفظة بمحتوياتها فلا شيء ايجابي في يوم وساعات هذا المكان فالجميع مرتكب للمخالفات والجميع في حالة مستديمة من الخطأ من باعة ومتطفلي الصباح او لصوص المساء، ظاهرة لا بد من أمانة بغداد ان تنظر اليها من خلال نوافذها المطلة على الشارع المكتظ والمتأزم.

ارتفاع الأسعار مستمر

لا تزال الأسعار في حالة من الارتفاع بينما كل المؤشرات تشير الى ان ليس هناك ما يدعو الى ارتفاعها سواء على صعيد الأسعار العالمية او الوضع الداخلي للبلد فحركة التجارة والاستيراد تسير وفق الضوابط المعمول بها، إذاً، لماذا ترتفع الأسعار، ومن الذي له يد في ارتفاعها؟ انها ارتفاعات كيفية بغض النظر عن العرض والطلب فالكل يفرش بضاعته ويضع سعره الخاص به او وفق حاجته هو وليس متطلبات السوق وعروضه وفي هذه الحالة يبقى المواطن بين غياب القوانين والتسعيرة التي من المفروض ان تضعها الجهات المسؤولة عن ذلك ومزاج وهوى البائع الذي بات لا يخلو من الجشع يشجعه على ذلك الفراغ الحاصل في الرقابة والجهات المسؤولة عن هذا الشأن.

المجسرات

هناك عشرة مجسرات هي قيد الانجاز ولا غبار على هذا العمل الجيد الذي اذا اكتمل فانه يسهم في حل ازمة مرورية خنقت بغداد وضواحيها هذا اذا اكملت هذه المجسرات وانتهى العمل بها الذي يبدو لايريد ان يكتمل لاسباب كثيرة منها الاهمال الواضح والتقاعس الذي لايقبل الشك فعيوننا ترقب يوميا في حالات الرواح والمجيء الحفر الضخمة والآلات الجاثمة على شوارع بغداد والغبار الذي يملأ جباه المواطنين والسيارات ولا وجود لأي ورشة عمل او مهندسين وعمال سوى لافتات تقول لنا (نأسف لإزعاجكم ونعمل على خدمتكم).. فأين هي الخدمة واين هو الانجاز واين التخصيصات التي توزعت على المقاولين الكثر؟ والحال كما هو واذا تم انجاز هذه المجسرات في هذا العام، هل تنتقل الكتل الكونكريتية لتجثم على حدبة هذه المجسرات لدواع أمنية، وتزدهر حينها تجارة الحواجز الكونكريتية التي لا يعرف من وراء صناعتها وتزويدها، وهل هي جهات محلية او اصابع حكومية تحك جيوبها من الازمات المفتعلة؟.

البطاقة التموينية

يبدو على مفردات البطاقة التموينية الفقيرة اصلا مرهونة بواقع انتخابي قادم وعندما يفرج عن هذه المفردات المتأخرة والمتفاوتة في التوزيع والاحتساب والنوعية سنرى هذا الانفراج مربوطاً بالمرشح القادم للوزارة او الحالي الذي يروم البقاء على رأس الوزارة التي يسيل لها اللعاب اما المواطن فإنه ينتظر التموين الصحيح والمفروض ان يكون صحيحاً بغض النظر عن المسؤول عن الانجاز والاخفاق والتلكؤ واليأتي من يأتي الى وزارة التجارة التي التهبت مفاصلها ولا من علاج في الأفق!.

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
التغطيات والمتابعات: كريم محمد حسين
الاخراج الفني : مصطفى جعفر
التصحيح اللغوي : محمد السعدي
تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

قوانين . . ولكن

■ عباس الغالبي

شرع مجلس النواب مؤخراً في الوقت الضائع كما يعبر عنه في المسابقات الرياضية عدداً من القوانين الاقتصادية ذات الصلة بالقطاعات الصناعية والتجارية بعد ان كانت مركونة في رفوف البرلمان لفترة طويلة .

وبقدر ماتحمل إضمامة القوانين هذه من أهمية بالغة تتعلق وترتبط بامكانية الارتقاء بالصناعة المحلية التي تعاني من سبات طويل ، فأن الكرة الان في ملعب الحكومة المقبلة لتفعيل هذه القوانين التي تحمي المنتج المحلي من جهة وتحد من الاغراق السلعي من جهة أخرى وتمنع المنافسة والاحتكار وتحمي المستهلك من وجهة أخرى وهي في تقديراتها تمثل عملية تنظيم لحركة التجارة وتدعم الصناعة الوطنية التي تعاني من شلل كبير.

والقضية الاهم التي نلفت الانتباه اليها تكمن في امكانية اشتغال وتفعيل هذه القوانين بالشكل الذي يجعلها تحدث انعطافاً مهماً في المشهد التجاري الذي يعاني من فوضوية الاستيراد وعدم وجود قوانين للتعرفة الكمركية واخرى تمنع الاحتكار والمنافسة غير المشروعة فضلاً عن الامور التي تمنع الغش التجاري والتي تحتاج الى أجراءات وضوابط تنفيذية تطبيقية من قبل الحكومة لتسهيل تنفيذها بغية جعلها مؤثرة على المستوى التطبيقي في المشهدين الصناعي والتجاري .

> القضية الاهم التي نلفت الانتباه اليها تكمن في امكانية اشتغال وتفعيل هذه القوانين بالشكل الذي يجعله تحدث انعطافاً مهماً في المشهد التجاري الذي يعاني من فوضوية الاستيراد وعدم وجود قوانين للتعرفة الكمركية واخرى تمنع الاحتكار والمنافسة الغير مشروعة فضلاً عن الامور التي تمنع الغش التجاري

وكان يمكن للجهة التشريعية ان تبادر بإدراج هذه القوانين في جدول أعمالها قبل هذه الفترة، لا أن الالتفاتة المتأخرة جعلت المراقبين يعولون على فاعلية هذه القوانين وامكانية احداث انتقالة نوعية في نوعية المنتجات المستوردة واعادة دبيب الحياة من جهة أخرى الى المنتجات المحلية التي تعطلت بشكل شبه تام خلال الاعوام الستة الاخيرة، بحيث غزت الاسواق سلع وبضائع ومنتجات من مختلف المناشيء العالمية وبعضها لا يمتلك أدنى المواصفات القياسية وأصبح بحكم ظاهرة الاغراق السلعي عدم مجاراة المنتج المحلي على قلته للمنتج الاجنبي الذي تنوعت مصادره وتفنن أصحاب الغش الصناعي والتجاري بوضع عناصر جذب للمستهلكين!.

وفي مناقشة متمعنة لحيثيات القوانين المشرعة حديثاً يمكن للمشهد التجاري ان يحرك الدورة الاقتصادية التي تعاني من كساد بفعل الاختلالات التي تعم المشهد الاقتصادي بالكامل.

وتضم هذه القوانين اجراءات رادعة وأخرى تنظيمية وضوابط اقتصادية وأخرى تعمل على امكانية تفادي الضرر الذي قد يلحق بالمنتجات الصناعية جراء المنافسة غير المشروعة سعياً لتحريك عجلة الانتاج في القطاع الصناعي وخلق حوافز لخفض الكلفة والسعر وتحسين الجودة للسلع والخدمات المعروضة في الاسواق، هذا فضلاً عن وضع تعريفة كمركية تتماشى مع عملية الاصلاح الاقتصادي المنشودة.

وتبقى هذه القوانين مهمة للقطاع الخاص من وجهة أخرى حيث تعمل على تشجيعه وتطويره بالشكل الذي يدعم الاقتصاد الوطني من حيث تدفق السلع والبضائع بشكل انسيابي منظم وعلى وفق ضوابط ومعايير تحقق جدوى اقتصادية على مستوى المشهدين التجاري والصناعي .

ندعو الى التعامل مع هذه القوانين بجدية كونها تحقق انعكاسات ايجابية ليس للمشهدين التجاري والصناعي فحسب بل للمشهدين الاقتصادي عموماً.

abbas.abbas80@yahoo.com